



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة



مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان:

تشخيص التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية
باستخدام مؤشرات التحليل المالي
دراسة حالة وحدة نجارة الهضاب العليا - عين ولمان - سطيف

تحت إشراف:

عصماني عبد القادر

إعداد الطالب(ة):

إيديري شمس الدين

مخلوفي بلال

شرفاوي لخضر

تاريخ المناقشة:

لجنة المناقشة		
الرئيس	خاسف جمال الدين	أستاذ
المشرف	عصماني عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-
المناقش	عطوط عبد الحق	أستاذ محاضر-ب-

السنة الجامعية: 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة



مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان:

تشخيص التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية
باستخدام مؤشرات التحليل المالي
دراسة حالة وحدة نجارة الهضاب العليا - عين ولمان - سطيف

تحت إشراف:

عصماني عبد القادر

إعداد الطالب(ة):

إيديري شمس الدين

مخلوفي بلال

شرفاوي لخضر

تاريخ المناقشة:

لجنة المناقشة		
الرئيس	خاسف جمال الدين	أستاذ
المشرف	عصماني عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-
المناقش	عطوط عبد الحق	أستاذ محاضر-ب-

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

أول الشكر لله سبحانه وتعالى على منه علينا

بالتوفيق والتيسير وإنارة

درب المسير، فالحمد لله على ما أعطى والحمد لله على كل النعم وبعد نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير
إلى الأستاذ الفاضل الدكتور

"عصماني عبد القادر"

الذي كان لنصائحه وتوجيهاته القيمة أثناء فترة إشرافه على هذه الدراسة، الأثر الأكبر في إعدادها بالشكل
المطلوب.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بتقييم هذا العمل، ولكل من ساعدنا على انجاز
هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين

أهدي ثمرة جهدي

إلى من قال فيهما الله عزوجل: (.... وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا....) صدق الله العظيم

.....إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما ورزقنا رضاهما.

إلى إخوتي وكافة أفراد عائلتي، إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة وخارج الدراسة

وإلى كل من يحبني.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات
إلى من هداني سُبُل العلم ويسّر لي دروب المعرفة،
إلى الله عز وجل، حمداً وشكراً وثناءً لا ينقطع.
إلى والديّ العزيزين، دعاؤكما سرتوفيقي، وبرّكما سبب سعادتي،
إلى مشايخي وأساتذتي الذين كانوا نوراً أضاء دربي،
إلى كل من ساندني بدعوة أو كلمة طيبة،
أهدي هذا العمل المتواضع، راجياً من الله القبول والإخلاص.

الإهداء

أهدي هذا العمل
إلى الوالدين الكريمين
إلى اخوتي وكافة أفراد عائلتي
إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة في جامعة سطيف

شرفاوي لخضر

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
	الشكر	I
	الإهداء	II
	فهرس المحتويات	V
	قائمة الجداول	VIII
	قائمة الأشكال	IX
	قائمة الملاحق	IX
أولاً: الإطار العام للدراسة		
1.	تمهيد	2
2.	مشكلة الدراسة وأسئلتها الفرعية	3
3.	أهداف الدراسة	3
4.	أهمية الدراسة	3
5.	حدود الدراسة	4
6.	محددات (صعوبات) الدراسة	4
7.	نموذج الدراسة	5
ثانياً: الإطار المفاهيم لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي		
1.	تمهيد	7
2.	عموميات حول تشخيص التوازن المالي	8
1.2.	التشخيص المالي	8
1.1.2.	لمحة تاريخية حول تطور مفهوم التشخيص المالي	8
2.1.2.	تعريف التشخيص المالي	8
3.1.2.	أهمية التشخيص المالي	9
4.1.2.	أهداف التشخيص المالي	9
5.1.2.	خطوات التشخيص المالي	10
6.1.2.	أدوات التشخيص المالي	12
2.2.	ماهية التوازن المالي	14

14	تعريف التوازن المالي	1.2.2.
14	أنواع التوازن المالي	2.2.2.
15	مؤشرات التحليل المالي	3.
15	مؤشرات التوازن المالي (FRNG-BFR-TN)	1.3.
15	رأس المال العامل	1.1.3.
17	احتياجات رأس المال العامل	2.1.3.
18	الخزينة الصافية الإجمالية	3.1.3.
20	النسب المالية	2.3.
20	نسب السيولة	1.2.3.
21	نسب التوازن الهيكلي	2.2.3.
22	نسب النشاط	3.2.3.
23	نسب المديونية	4.2.3.
25	نسب الربحية والمردودية	5.2.3.
26	الدراسات السابقة بالعربية	4.
27	الفجوة البحثية	5.
ثالثا: الطريقة والاجراءات (منهجية الدراسة)		
31	منهج الدراسة	1.
31	عينة الدراسة	2.
34	أداة الدراسة	3.
34	مصادر جمع البيانات	4.
34	خطوات الدراسة الميدانية	6.
رابعا: نتائج الدراسة (عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات)		
37	تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لوحدة نجارة الهضاب العليا	1.
37	تغيرات عناصر الأصول والخصوم في الميزانية	1.1.
38	اعداد الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترات (2019-2020-2021)	2.1.
38	كيفية الانتقال من الميزانية المالية الى الميزانية الوظيفية	1.2.1.
40	الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة 2019	2.2.1.

41	الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة 2020	3.2.1.
41	الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة 2021	4.2.1.
42	تحليل مؤشرات التوازن المالي	3.1.
42	رأس المال العامل	1.3.1.
44	حساب احتياجات رأس المال العامل وأنواعه	2.3.1.
46	حساب الخزينة الصافية	3.3.1.
46	التحليل بالنسب المالية	4.1.
46	نسب السيولة	1.4.1.
47	نسب التوازن الهيكلي	2.4.1.
49	نسب النشاط	3.4.1.
52	نسب الربحية	4.4.1.
53	نسب المديونية	5.4.1.
55	اختبار فرضيات الدراسة	2.
خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات		
57	النتائج	1.
58	المقترحات	2.
59	آفاق الدراسة	3.
قائمة المراجع		
الملاحق		

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسب السيولة	20
02	نسب التوازن الهيكلي	21
03	نسب النشاط	22
04	نسب المديونية	23
05	نسب الربحية والمردودية	25

31	عرض مختصر عن فرع نجارة الهضاب العليا MHP	06
40	الميزانية الوظيفية لسنة 2019	07
41	الميزانية الوظيفية لسنة 2020	08
41	الميزانية الوظيفية لسنة 2021	09
42	رأس مال العامل من أعلى الميزانية للسنوات (2021-2020-2019)	10
42	رأس مال العامل من أسفل الميزانية للسنوات (2021-2020-2019)	11
43	رأس مال العامل الإجمالي للسنوات (2021-2020-2019)	12
43	رأس مال العامل الصافي للسنوات (2021-2020-2019)	13
44	رأس مال العامل الخاص للسنوات (2021-2020-2019)	14
44	رأس مال العامل الأجنبي للسنوات (2021-2020-2019)	15
44	احتياج رأس مال العامل للسنوات (2021-2020-2019)	16
45	أنواع الاحتياج رأس مال العامل للسنوات (2021-2020-2019)	17
46	الخزينة الصافية للسنوات (2021-2020-2019)	18
46	حساب النسب السيولة للسنوات (2021-2020-2019)	19
47	حساب النسب التوازن الهيكلي للسنوات (2021-2020-2019)	20
49	حساب النسب النشاط للسنوات (2021-2020-2019)	21
52	حساب النسب الربحية للسنوات (2021-2020-2019)	22
53	حساب النسب المديونية للسنوات (2021-2020-2019)	23

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
5	نموذج الدراسة	01
10	خطوات التشخيص المالي	02
33	الهيكل التنظيمي للوحدة نجارة الهضاب العليا سطيف	03

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم
66	ميزانية أصول وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2019	01
67	ميزانية خصوم وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2019	02
68	جدول حساب النتائج وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2019	03
69	ميزانية أصول وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2020	04
70	ميزانية خصوم وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2020	05
71	جدول حساب النتائج وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2020	06
72	ميزانية أصول وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2021	07
73	ميزانية أصول وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2021	08
74	جدول حساب النتائج وحدة نجارة الهضاب العليا سنة 2021	09

أولا

الإطار العام للدراسة

شهدت المؤسسات الاقتصادية عبر التاريخ تطورات متسارعة في بنيتها وأساليب تسييرها، خاصة مع تزايد تعقيد الأنشطة الاقتصادية وتشعب الأسواق العالمية. وقد فرض هذا الواقع الجديد على المؤسسات تحديات عديدة، من أبرزها السعي إلى تحقيق التوازن المالي وضمان استدامة مواردها، مما أفرز ضرورة الاعتماد على أدوات وأساليب تحليلية دقيقة لفهم الوضعية المالية واتخاذ قرارات رشيدة.

في بدايات النشاط الاقتصادي، كانت المؤسسات تدار بأساليب تقليدية تعتمد في الغالب على الخبرة الشخصية والانطباعات العامة، دون الاعتماد الكافي على الأرقام والمعطيات المالية. ومع تطور علم المحاسبة وظهور الثورة الصناعية، بدأت الحاجة تبرز بوضوح إلى وسائل أكثر دقة في تقييم الأداء المالي، ما مهد لظهور التحليل المالي كأداة أساسية لتفسير القوائم المالية، وتشخيص نقاط القوة والضعف، ورصد المخاطر المالية المحتملة. ومع التوسع في حجم المؤسسات وتعقد معاملاتها، أصبح التوازن المالي ليس مجرد هدف مؤقت، بل مكوناً استراتيجياً لضمان استمرارية النشاط وتحقيق النمو المستدام. كما تطور التحليل المالي ليأخذ أبعاداً متعددة، سواء على مستوى تقييم الأداء الداخلي أو في إطار علاقات المؤسسة مع المتعاملين الخارجيين مثل المستثمرين، البنوك، والدولة.

2. الإشكالية:

تسليط الضوء على تشخيص التوازن المالي بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي يُعد محور هذه الدراسة، وذلك بغرض تشخيص الوضعية المالية لوحدة نجارة الهضاب العليا سطيف. وفي هذا السياق، يطرح الإشكال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

- كيف يتم تشخيص التوازن المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي في وحدة نجارة الهضاب العليا؟
- 1.2. الأسئلة الفرعية:

- ماهي الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية داخل وحدة نجارة الهضاب العليا سطيف؟
- ما هي أبرز التوازنات المالية والاختلالات المالية التي تكشف عنها مؤشرات التحليل المالي في وحدة نجارة الهضاب العليا سطيف؟

2.2. الفرضيات:

- من بين الأدوات المعتمدة من طرف المحلل المالي نجد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتحليل الوضعية المالية للوحدة؛
- من المحتمل أن تكشف مؤشرات التحليل المالي عن وجود اختلالات مالية في الوحدة، خاصة على مستوى السيولة، التمويل، والمردودية؛
- تظهر مؤشرات التحليل المالي توازنًا ماليًا في حالة توفر استقرار نسبي في النتائج المالية للوحدة.

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة معرفة كيفية تحقيق التوازن المالي في مؤسسة نجارة الهضاب العليا؛
- التعرف على الوضع المالي مؤسسة نجارة الهضاب العليا؛
- إبراز دور مؤشرات التحليل المالي في تحقيق التوازن المالي؛
- الكشف المبكر عن المخاطر المالية المحتملة.

4. أهمية الدراسة:

تكمّل أهمية البحث فيما يلي:

- تشخيص التوازن المالي من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة؛

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع التشخيص المالي ودوره الكبير في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين ومعالجة وضعها المالي؛
- بيان كيفية تطبيق مؤشرات التحليل المالي على الواقع للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة.

5. حدود الدراسة:

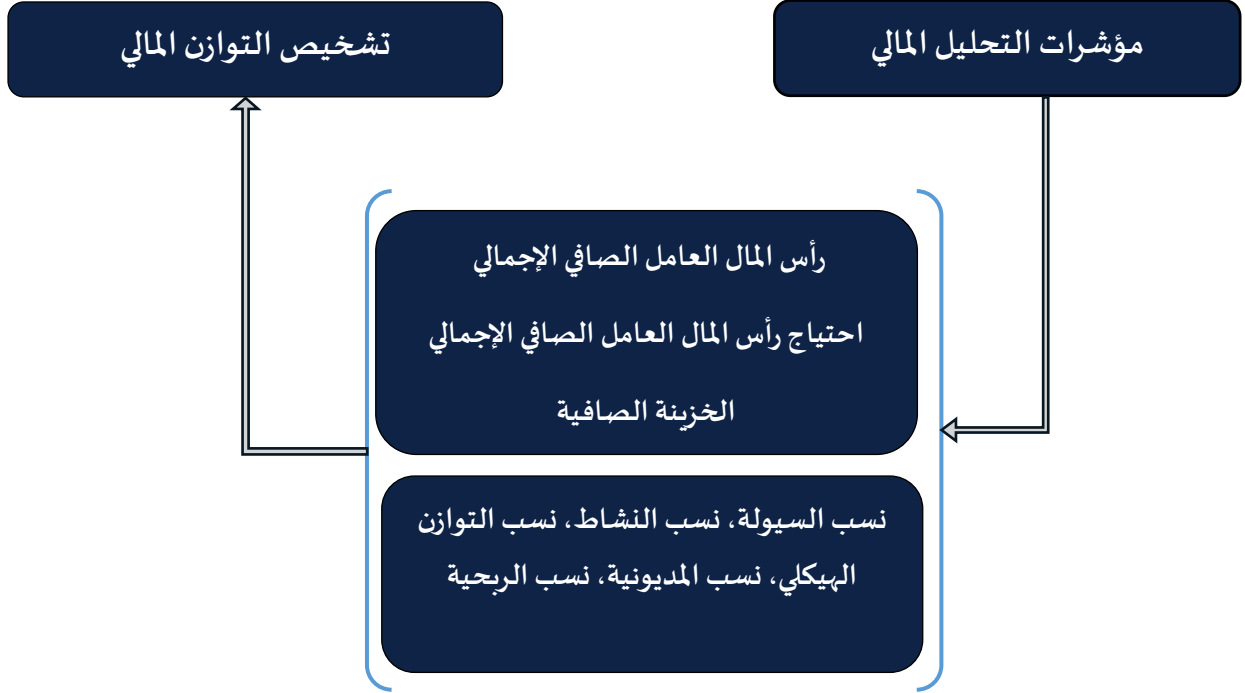
تنحصر الحدود المكانية والزمانية لدراستنا كالتالي:

- الحدود المكانية: تم تنفيذ هذه الدراسة ضمن إطار جغرافي يخص وحدة "نجارة الهضاب العليا" عين ولمان بولاية سطيف، باعتبارها تمثل بيئة مناسبة لتحليل واقع التوازن المالي؛
- الحدود الزمانية: تمتد هذه الدراسة خلال الفترة من سنة 2019 إلى سنة 2021، حيث تم الاعتماد على البيانات المالية المتوفرة في هذه الفترة لتشخيص وضعية التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- الحدود الموضوعية: تعالج الدراسة مسألة التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال التركيز على استخدام مؤشرات التحليل المالي كأداة أساسية في التشخيص.

6. صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة لإجراء التربص فيها؛
- صعوبات في حساب بعض النسب المالية بسبب عدم توفر المعلومات الكافية في المؤسسة محل الدراسة؛

الشكل رقم (01): يوضح نموذج تشخيص التوازن المالي عن طريق مؤشرات التحليل المالي



مصدر: من اعداد الطلبة

الشرح: لتشخيص التوازن المالي يجب تطبيق وتحليل مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في رأس مال العامل الإجمالي الصافي واحتياجات رأس مال العامل والخزينة بالإضافة إلى نسب السيولة ونسب التوازن الهيكلي، نسب النشاط ونسب الربحية والمديونية لإعطاء صورة واضحة وشاملة حول الوضعية المالية للوحدة محل الدراسة.

ثانيا

الإطار المفاهيمي لتشخيص

التوازن المالي ومؤشرات

التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع التشخيص المالي من أهم المواضيع التي نالت اهتمام البحث العلمي في مجال الإدارة المالية حيث يستعمل المسير المالي العديد من الآليات من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من أهمها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، بهدف تحديد نقاط القوة والسعي في تحسينها وتحديد نقاط الضعف والعمل على القضاء عليها.

لهذا سنتطرق في هذا الجانب الى استعراض الأدبيات النظرية للتشخيص المالي والتوازن المالي مع التأكيد على أهمية هذه الآليات في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، سيتم تقديم نظرة شاملة حول المفاهيم الأساسية لتشخيص التوازن المالي.

2. عموميات حول تشخيص التوازن المالي:

يُعد تشخيص التوازن المالي عملية تحليلية تهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على تغطية التزاماتها من خلال مواردها المتاحة. ويسمح هذا التشخيص بالكشف عن مدى استقرارها المالي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أدائها.

1.2. التشخيص المالي:

يعد التشخيص المالي أداة مهمة في الإدارة المالية، إذ يساعد المؤسسة على التعرف على الاختلالات التي تعاني منها. وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى تعريف التشخيص المالي، أهميته وأهدافه، إضافة إلى خطواته وأدواته.

1.1.2. لمحة تاريخية حول تطور مفهوم التشخيص المالي:

مر التشخيص بمراحل تطورت خلالها الأهداف وأدوات التحليل، ونبرزها باختصار كالآتي (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 42):

- أداة لاتخاذ قرارات الإقراض: ففي بادئ الأمر كان التحليل المالي أداة حصرية في يد البنكيين تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض من عدمها؛
- أداة لتشخيص العصر والإفلاس المالي: تم ذلك أثناء أزمة الكساد العالمي، حيث استخدم التحليل المالي من طرف المؤسسات والبنوك لتصنيف المؤسسات حسب درجة قربها أو بعدها من مخاطر الإفلاس؛
- أداة لتشخيص التوازن المالي: مع اتجاه الاقتصاد العالمي نحو النمو المتسارع (خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية)، استخدم التحليل المالي من طرف كافة المتعاملين الاقتصاديين كأداة لتحقيق التوازن المالي عن طريق تشخيص كل ما من شأنه أن يضر أو يساعد على تحقيق ذلك، ومن ثم تصحيح الوضع أو تحسينه؛
- أحد مراحل التسيير المالي: أصبح التشخيص المالي جزءاً أساسياً من العملية التسييرية ومرحلة سابقة لعملية اتخاذ القرارات المالية، وتعددت مهامه وأهدافه، واتسع مجاله ليشمل تشخيص المخاطر المالية، تحليل المردودية والربحية، تحليل التوظيفات المالية، تحليل قيمة المؤسسة وأدائها في سوق المال... إلخ.

2.1.2. تعريف التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي "على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية" (لحسن، 2015، صفحة 10).

"هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات وتحليلها وهذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة" (معمر، 2005، صفحة 42).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن التشخيص المالي هو عملية تحليل البيانات المالية للمنظمة بهدف تشخيص وضعيتها المالية واستخلاص المعلومات لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وذلك من أجل وضع الأهداف الاستراتيجية المستقبلية على أسس علمية متينة.

3.1.2. أهمية التشخيص المالي:

للتشخيص المالي أهمية بارزة في المؤسسات الاقتصادية بحيث تكمن أهميته فيما يلي (بورديمة، 2014-2015، صفحة 11):

- يعتبر تقييماً للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية؛
- لا تتوقف عملية التشخيص المالي عند اكتشاف نقاط القوة والضعف، بل البحث عن الأسباب وتقديم الحلول والإجراءات التي تحد من الصعوبات ونقاط الضعف؛
- يسمح التشخيص المالي بتحليل الإمكانيات المالية للمؤسسة؛
- يسمح بتحديد موقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.

4.1.2. أهداف التشخيص المالي:

تتمثل أهم أهداف التشخيص المالي فيما يلي (بورديمة، 2014-2015، صفحة 12):

- الحصول على صورة واضحة وشاملة حول وضعية المؤسسة وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص؛
- تحقيق ارتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقييم سياساتها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها؛
- إن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية؛
- يهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة؛
- استعمال نتائج التشخيص المالي في التخطيط أو البرمجة العامة المستقبلية للمؤسسة؛

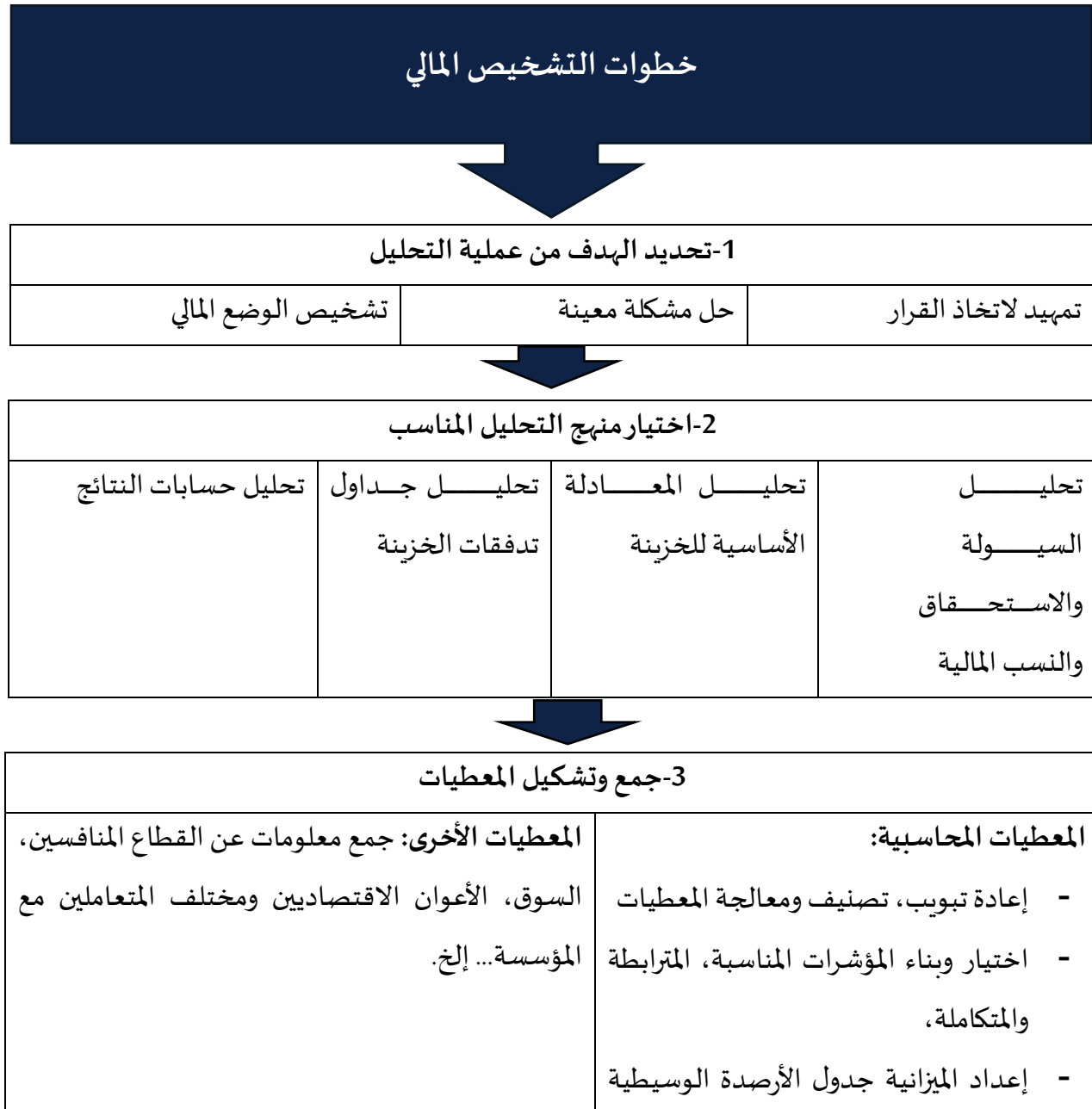
ثانيا: الإطار المفاهيم لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي

- أخذ المتغيرات المحورية للمؤسسة وما يحيطها، وكيفية تفاعلها بعضها البعض؛
- البحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة أو أدائها؛
- إعطاء الحلول الناجعة للاختلالات من أجل تصحيح وضعية المؤسسة.

5.1.2. خطوات التشخيص المالي

تشير خطوات التشخيص المالي إلى مراحل العملية المتخذة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى، ومن محلل إلى آخر حسب أهداف عملية التشخيص، ومنه يمكن تلخيص أهم خطوات التشخيص المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): خطوات التشخيص المالي



ثانياً: الإطار المفاهيمي لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على لحسن ددوري، مطبوعة التشخيص المالي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015، ص 13-14-15

شرح الشكل:

- تحديد الهدف من التشخيص: يُحدد الغرض من التحليل المالي، مثل حل مشكلة معينة أو تشخيص الوضع المالي، مما يساعد في توجيه عملية اتخاذ القرار.

- اختيار منهج التحليل المناسب: يتم اختيار الأدوات والأساليب الملائمة مثل التحليل المالي النسبي، التحليل الهيكلي، الجداول، المؤشرات، النسب المالية، وغيرها، حسب طبيعة المؤسسة وهدف التشخيص.
- جمع وتشكيل المعطيات: تشمل المعطيات المحاسبية (الميزانيات، الجداول المالية...) والمعطيات الأخرى (القطاع، المنافسة، السوق...) الضرورية لفهم وضع المؤسسة بدقة.
- الحساب: تُحسب المؤشرات المالية المطلوبة لفترة زمنية معينة، وتُعرض النتائج في شكل جداول لتسهيل التحليل.
- المقارنة: يتم مقارنة نتائج المؤشرات بمستويات معيارية أو بنسب سابقة لتحديد الاختلالات أو التحسن.
- التفسير: تفسير النتائج من خلال وضع فرضيات ودراسة العلاقات بين المؤشرات والظواهر المالية.
- إعداد ملخص تشخيصي: تقديم صورة شاملة عن الوضعية المالية، مع تحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم جودة المعطيات المعتمدة.
- التوصيات والاقتراحات: اقتراح حلول واقعية ومناسبة بناءً على النتائج، مع مراعاة التكاليف وإمكانية التنفيذ.
- اتخاذ القرار: في الأخير، يتم اختيار الحل الأنسب من بين البدائل المقترحة، وتُحدد أولويات المعالجة المالية.

6.1.2. أدوات التشخيص المالي:

يتكون التشخيص المالي من عدة أدوات نذكر من أهمها (كلثوم، 2016، الصفحات 370-371):

- تحليل الهيكل المالي للمؤسسة: هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل؛
- تقييم النشاط والنتائج: هذه الأداة متعلقة بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة نشاطها على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير التي توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة؛

- تقييم المردودية المؤسسة: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها؛
- تحليل التدفقات المالية للمؤسسة: يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

2.2. ماهية التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي مؤشرا أساسيا لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، حيث يضمن استمراريته واستقلالها عكس العجز المالي الذي قد يؤدي الى فقدان السيطرة نتيجة الاعتماد على القروض أو سحب الأموال من قبل أصحاب الحقوق.

1.2.2. تعريف التوازن المالي

"يتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة. بتاريخ استحقاقها وتجنبها لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال" (العالية، 2018، صفحة 170).

"يعرف بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل" (جمعة، 2000، صفحة 247).

بناء على ما سبق يمكن القول أن التوازن المالي هو ذلك الرصيد الموجب في النقدية بعد تسديد كافة الديون قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها ويستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها.

2.2.2. أنواع التوازن المالي

نميز التوازن المالي في نوعين أساسيين هما:

- التوازن المالي طويل الأجل: يكون التوازن المالي طويل الأجل للمؤسسة جيدا من حيث إمكانية التوسع والتوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ومقدرة المؤسسة تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة (أمينة، 2016، صفحة 3)؛
- التوازن المالي قصير الأجل: هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين، إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات لها خلال فترة زمنية (سارة ونزهة، 2020، صفحة 37).

3. مؤشرات التحليل المالي

يُعد التحليل المالي أداة أساسية يعتمد عليها متخذ القرار المالي لتقييم كيفية استخدام الأموال أو الحصول عليها، من خلال جمع وتحليل بيانات القوائم المالية. ويهدف إلى فهم الوضعية المالية للمؤسسة عبر دراسة المؤشرات المالية، لتفادي الأزمات وتحديد مصادر التمويل واستخداماتها. كما تُستخدم النسب المالية كوسيلة فعّالة لقياس الأداء المالي بدقة وسهولة.

1.3. مؤشرات التوازن المالي (FRNG-BFR-TN)

يعتبر التوازن المالي معياراً هاماً لفهم الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي لابد من دراسة بعض المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

1.1.3. رأس المال العامل (FR)

- تعريف رأس المال العامل: يعرف على أنه ذلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها باستخدام الأصول الجارية المتحولة إلى سيولة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول غير الجارية (بنية ، 2019 ، صفحة 14).

يمكن حساب رأس المال العامل بتقسيمين هما:

❖ من أعلى الميزانية:

تحسب حسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

- دراسة حالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل من أعلى الميزانية

يتخذ رأس المال العامل في أعلى الميزانية ثلاث حالات، تتمثل فيما يلي (حسان، 2023 ، صفحة 41):

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب ($FR > 0$)، (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضاً مالياً تتمثل في رأس المال العامل؛

- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب ($FR < 0$)، (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى التغطية العجز في التمويل؛

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم ($FR = 0$)، (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية)، وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الاستخدامات والموارد وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

❖ من أسفل الميزانية:

تحسب من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

- دراسة الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل من أسفل الميزانية

هناك ثلاث حالات يمكن تناولها (حسان، 2023، الصفحات 41-42):

- الحالة الأولى: ($FR > 0$) موجب (الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل؛

- الحالة الثانية: ($FR < 0$) سالب (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير؛

- الحالة الثالثة: ($FR = 0$) معدوم (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

- أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي (بنية، 2019، الصفحات 15-16):

- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل مجموع الأصول الجارية (المخزونات + الذمم المدينة + النقديات)
- رأس المال العامل الصافي: يمثل الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية؛

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

- رأس المال العامل الخاص (الذاتي): يمثل الجزء من الأموال الخاصة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل الجزء من الأموال الدائمة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية ويمكن حسابه من خلال طريقتين:

- طريقة الأولى: رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

- طريقة الثانية: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

2.1.3. احتياجات رأس المال العامل (BFR)

- تعريف احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يعرف احتياج رأس المال العامل أنه " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية ". (يونس، 2016، صفحة 53)

من هذا التعريف نستنتج القانون العام ل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = احتياجات الدورة - موارد الدورة

- أنواع احتياج رأس المال العامل (BFR)

يوجد نوعين لاحتياج رأس المال العامل هما (زبيدة و سحنون جمال الدين، 2020، الصفحات 353-354):

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRex)

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال

- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex)

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الاجل القصير؛

يمكن صياغة رأس المال العامل خارج الاستغلال حسب العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال = الأصول المتداولة خارج للاستغلال - ديون خارج الاستغلال

ومن هنا نستنتج احتياج رأس المال العامل الإجمالي (BFR) هو مجموع (BFRex) و (BFRhex)

احتياج رأس المال العامل (BFR) = احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRex) + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex)

- الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل

توجد ثلاث حالات وهي (حسان، 2023، صفحة 42):

- الحالة الأولى ($BFR > 0$): احتياج موجب ويعني أن هناك احتياج من طرف المؤسسة بمعنى أنها في حاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجات الدورة.
- الحالة الثانية: ($BFR < 0$): في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، بمعنى أن المؤسسة قد غطت كافة احتياجاتها التمويلية وبقي فائضاً.
- الحالة الثالثة: ($BFR = 0$): في هذه الحالة لا يوجد أي احتياج، بمعنى أنه هناك توازن بين الاحتياجات والموارد، أي أن موارد الدورة تغطي كافة احتياجاتها.

3.1.3. الخزينة الصافية الإجمالية (TN)

تمثل الخزينة نقطة الانطلاق لتنظيم العمليات المالية المتعلقة باستلام وحفظ وصرف الأموال في المؤسسة.

- تعريف الخزينة الصافية الإجمالية

تعرف على أنها الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة من خلال دورة استغلالية معينة (السعيد و عموري، 2023، صفحة 294).

عرفه مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين (E.C.C.A)، بفرنسا الخزينة على أنها "الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية"، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية.

إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية (عشي، 2002، صفحة 55):

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

وتحسب أيضاً كالتالي (gardes, 2006, p. 17):

الخزينة = رأس مال عامل - احتياج رأس عامل

$$(TN = FRNG - BFR)$$

- الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة

يمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي (عشي، 2002، صفحة 56):

- خزينة سالبة ($TN < 0$): وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل ($BFR > FRNG$) وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفاً جداً أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس؛
- الخزينة موجبة ($TN > 0$): تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل ($BFR < FRNG$) وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيراً دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة؛
- خزينة معدومة ($TN = 0$): وتعني أن رأس مال عامل واحتياج رأس مال عامل متساويين ($BFR = FRNG$) هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

2.3. النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأقدمها، فهي تتميز بسهولة حسابها وفهمها وإمكانية تحليلها والتعليق عليها ومن ثم الحكم على الوضع المالي للمنشأة.

تعريف النسب المالية

تعرف على أنها تلك العلاقة القائمة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية بطريقة مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة (شعابنية، 2022، صفحة 75).

1.2.3. نسب السيولة

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها. يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (01): نسب السيولة

النسبة	طريقة الحساب	النسبة المعيارية
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تعكس قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات المتداولة، يجب أن تغطي الأصول المتداولة الالتزامات المتداولة لضمان السيولة المالية.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة	تقيس هذه مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة فقط، أي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، دون الحاجة إلى بيع المخزون. وإذا كانت النسبة مساوية لـ 1 فإنه تعبر عن توازن مالي.
نسبة النقديّة (السيولة المطلقة)	النقدية + الاستثمارات في الأوراق المالية / الخصوم المتداولة	تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقد فقط أو ما يعادله (مثل الاستثمارات قصيرة الأجل)، يجب ألا تقل هذه النسبة عن 1.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدكتور صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، كتاب التحليل المالي الأصول

العلمية والعملية، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، (2015)، ص 103-104

يعكس هذا الجدول قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل، أي مدى توفر الأصول السائلة التي تمكّنها من تغطية ديونها المستحقة في الأجل القريب. وتُعد نسب السيولة من أبرز المؤشرات التي تُستخدم للحكم على السلامة المالية على المدى القصير، خاصة في فترات الأزمات المالية أو نقص الموارد.

2.2.3. نسب التوازن الهيكلي

إن نسبة التوازن الهيكلي مؤشراً مهماً يُبرز هيكلية الميزانية في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، من خلال توضيح العلاقة بين عناصر الأصول والخصوم.

الجدول (02): نسب التوازن الهيكلي

النسبة	طريقة حسابها	تفسير النسبة
نسبة تمويل الخارجي للأصول	((الديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل) / مجموع الأصول) $\times 100$	تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي وإتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي إزدياد عبئ الفوائد
نسبة تغطية ديون طويلة الأجل	(صافي الأصول الثابتة / ديون طويلة الأجل) $\times 100$	تشير ان ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً ودليل على اعتماد الأصول الثابتة في تمويلها على التمويل الداخلي (الذاتي) وانخفاضها عن الواحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل في المنشأة، وإذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل، ولا يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً
نسبة المديونية الكاملة	((إجمالي الديون / الموارد الخاصة) $\times 100$	تقيس إجمالي الديون الى الاموال الخاصة وكلما كانت منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابيا ولا يجب ان تتجاوز هذه النسبة الواحد حيث يعتبر ذلك المؤشر سلبيا
نسبة المديونية قصيرة الأجل	((الخصوم المتداولة / الموارد الخاصة) $\times 100$	تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظراً لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة
نسبة المديونية طويلة الأجل	((ديون طويلة الأجل / الموارد الخاصة) $\times 100$	تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المنشأة المالي أفضل وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير على المنشأة اوضح خطير، والأفضل ألا تزيد هذه النسبة عن 50%
نسبة تمويل الأصول الثابتة	(الموارد الدائمة / صافي الأصول الثابتة) $\times 100$	إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المنشأة. أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماماً من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما

ثانياً: الإطار المفاهيم لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي

يسمى برأس المال العامل الصافي في المنشأة وهذا مؤشر سلبي أيضاً. أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يشير إلى رأس المال العامل الصافي بشكل نسبة.		
مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح. وارتفاع هذه النسبة عن الواحد يعتبر مؤشراً سلبياً لأن ذلك يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا غير مقبول	(الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة) $\times 100$	نسبة تمويل الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إسماعيل إسماعيل، منير شاکر محمد وعبد الناصر نور، كتاب التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، (2005)، ص 54-61

يعرض هذا الجدول الوضع المالي طويل الأجل للوحدة، من خلال قياس مدى التناسق بين هيكلية الموارد المالية (الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل) واستخداماتها (الأصول الثابتة والدائمة). يهدف إلى تحديد مدى قدرة الوحدة على الحفاظ على توازن هيكلي يضمن الاستقرار المالي واستمرارية النشاط.

3.2.3. نسب النشاط

نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارتها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

الجدول (03): نسب النشاط

النسبة	طريقة حسابها	تفسير النسبة
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / أصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلي
فترة التخزين	360 يوم / معدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة

ثانياً: الإطار المفاهيم لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي

معدل دوران المدينون	رقم الأعمال / رصيد الذمم (العملاء + أوراق القبض)	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح
فترة التحصيل	360 يوم / معدل دوران الذمم المدينة	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران الدائنون	المشتريات / أوراق الدفع + الموردون	يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل ويعبر عن ذلك بالارتفاع عن معدل الدوران، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة.
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / الموجودات وما يماثلها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مذكرة الماجستير في علوم

التسيير، منشورة في جامعة منتوري قسنطينة، (2012)، ص 100

يهتم هذا الجدول بتقييم كفاءة الأداء التشغيلي للوحدة، من خلال قياس مدى فعالية استغلال الموارد

المتاحة (مثل المخزون، الحسابات المدينة، الأصول، وغيرها). ويُعد هذا النوع من النسب مؤشراً على مدى قدرة الوحدة على إدارة عملياتها بشكل سليم وتحقيق مردودية عالية من الموارد التي تمتلكها.

4.2.3. نسب المديونية

تسمح نسبة المديونية بالتعرف على مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويلها طويل الأجل، وتعطي

مؤشراً حول استقرار المركز المالي على المدى البعيد.

الجدول (04): يوضح نسب المديونية

النسبة	طريقة حسابها	تفسير النسبة
نسبة الاستقلالية المالية	الموارد الخاصة / مجموع الديون	تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها على الاستدانة أم اعتمادها على التمويل الذاتي، حيث يستحسن أن تكون محصورة بين 1 و 2
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	مجموع الديون / مجموع الأصول	تقيس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكون دينار من مجموع الأصول، حيث يعطي فكرة عن حجم المخاطر

ثانياً: الإطار المفاهيمي لتشخيص التوازن المالي ومؤشرات التحليل المالي

المحتملة التي تواجهها المؤسسة، كما يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم أو الحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال، بينما يفضلون الدائنون نسبة منخفضة من الديون لضمان تحصيل أموالهم عند تعرض المؤسسة للتصفية.		
تقيس هذه النسبة العلاقة بين التزامات الشركة قصيرة الأجل وأموالها الخاصة. يفضل أن تكون النسبة منخفضة (أقل من 1) لضمان حقوق الدائنين وتقليل المخاطر.	الخصوم المتداولة/ الموارد الخاصة	نسبة الخصوم المتداولة الى الموارد الخاصة
تقيس مدى اعتماد تمويل الأصول الثابتة على أموال الملاك. إذا كانت النسبة منخفضة، فهذا يعني أن مساهمة أموال الملكية قليلة، وتُنصح الإدارة بالاعتماد أكثر على أموال الملاك لتمويل الأصول الثابتة الجديدة. أما إذا كانت النسبة مرتفعة، فتدل على مساهمة كبيرة لأموال الملكية، وهنا يُفضل أن تتجه الإدارة للاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية. هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد استراتيجية التمويل الأنسب.	الموارد الخاصة / صافي الأصول الثابتة	نسبة الموارد الخاصة الى الأصول الثابتة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على لوصيف كميلية، مطبوعة منشورة التحليل المالي مقدمة لطلبة السنة الثالثة،

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (2020)، ص 33-35

يتناول هذا الجدول مستوى اعتماد الوحدة على التمويل الخارجي (الديون)، ويُستخدم لتقييم درجة المخاطرة المالية التي تواجهها الوحدة. ارتفاع هذه النسب قد يشير إلى عبء مالي متزايد، في حين أن انخفاضها يدل على اعتماد أكبر على التمويل الذاتي، مما يعزز الاستقلالية المالية.

5.2.3. نسب الربحية والمردودية

تستخدم هذه النسب لقياس مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من خلال أنشطتها المختلفة، ومن أهمها ما يلي:

الجدول (05): نسب الربحية والمردودية

النسبة	طريقة حسابها	تفسير النسبة
معدل العائد على الموجودات	النتيجة الصافية / اجمالي الأصول	تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.
معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم النسب الربحية المستخدمة، حيث انه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الاموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.
نسبة الربح الصافي	صافي الربح / رقم الاعمال	وتقيس نشاط المؤسسة، وتبين هذه النسبة كفاءة المديرين في إدارة كل من رقم الاعمال والأعباء الكلية.

المصدر: صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسبة المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر هاتف النقال (موبيليس)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) / العدد (02) جامعة محمد البشر الابراهيمي برج بوعريش، (2021)، ص 226

يهدف هذا الجدول إلى تقييم القدرة الربحية للوحدة، أي مدى نجاحها في تحقيق أرباح من نشاطها الأساسي ومن استغلال مواردها. وتعد نسب الربحية مؤشراً أساسياً لقياس الأداء المالي العام، وجاذبية المؤسسة للمستثمرين، ومدى قدرتها على الاستمرار والنمو في المستقبل.

4. دراسات السابقة بالعربية

- الدراسة الأولى

دراسة سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين (2020) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017-2018 مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، بحيث توصلت الدراسة إلى:

- رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017-2018 وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل؛

- نسبة السيولة العامة خلال سنة 2017 و2018 أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد؛

- الدراسة الثانية

توصل الباحثون سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر لموضوع الدراسة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط (2017-2018)، مجلة المعيار، المجلد 11/العدد 04، ديسمبر 2020. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، بحيث توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة سونلغاز:

- تستطيع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لها هامش أمان.

- الدراسة الثالثة

دراسة الباحثان دلال حطاب ونور الدين زعبيط، وهي عبارة عن مقال بعنوان " تحليل الاداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، دراسة تطبيقية لمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، هدفت الدراسة إلى تبين أهمية تحليل وتقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية لتحليل الأداء المالي ومن بينها نسب السيولة، مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات المردودية، من اهم نتائج هذه الدراسة:

- تحقيق خزينة موجبة خلال السنتين، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في التحكم في سيولتها النقدية على المدى القصير؛
- عند حساب النسب المالية وجد أن أداء المؤسسة ضعيف لأنها لم تقع في المستوى المعياري؛
- بالنسبة لمؤشرات المردودية بنوعها فكانت مقبولة إلى حد ما.

5. الفجوة البحثية

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة الأولى
- الإطار الزمني والمكاني: دراستنا مؤسسة نجارة الهضاب العليا بسطيف للفترة (2024-2025) / الدراسة السابقة في مؤسسة وطنية للسكك الحديدية للفترة (2017-2018)؛
- نوع المؤشرات المستخدمة: ركزت هذه الدراسة على مؤشرات التوازن المالي دون التوسع في النسب المالية التقليدية، بينما دراستنا ركزت على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التقليدية بالإضافة إلى النسب الحديثة؛
- طبيعة نشاط المؤسسة: فالمؤسسة الوطنية للسكك الحديدية تمثل قطاع الخدمات العامة، أما مؤسسة نجارة الهضاب العليا فتمثل قطاع الانتاج وهو ما ينعكس على نوع المؤشرات الأكثر ملاءمة لكل حالة.
- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة الثانية:
- الإطار الزمني والمكاني: دراستنا مؤسسة نجارة الهضاب العليا بسطيف للفترة (2024-2025) / الدراسة السابقة في مؤسسة سونلغاز الأغواط للفترة (2017-2018)؛
- نوع المؤشرات المستخدمة: دراستنا تسعى إلى دمج مؤشرات التوازن مع نسب السيولة والربحية والمديونية، بينما الدراسة الثانية ركزت على مؤشرات التوازن المالي فقط؛
- طبيعة نشاط المؤسسة: دراستنا تطبق على مؤسسة صناعية (نجارة الهضاب العليا)، بينما الدراسة السابقة طبقت على مؤسسة عمومية وطنية (سونلغاز).
- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة الثالثة:
- الإطار الزمني والمكاني: دراستنا مؤسسة نجارة الهضاب العليا بسطيف للفترة (2024-2025) / الدراسة السابقة في مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة للفترة (2013-2014)؛
- عدم استخدام مؤشرات ونسب حديثة.

- تشابه الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي؛
- الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)؛
- استعمال النسب المالية لتحليل الأداء المالي؛
- تحليل الوضع المالي خلال فترة زمنية محددة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية الحقيقية؛
- محاولة إبراز نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثاً

منهجية الدراسة

تمهيد

يهدف هذا الجانب إلى تشخيص التوازن المالي لوحدة "نجارة الهضاب العليا سطيف" باستخدام مؤشرات التحليل المالي، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية واشتداد المنافسة. لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد منهج وصفي بأسلوب تحليلي يركز على مؤشرات مالية دقيقة، مع الالتزام بمنهجية علمية واضحة في جمع البيانات وتحليلها، بما يعزز مصداقية النتائج وقابليتها للتطبيق العملي في تحسين الأداء المالي للوحدة.

1. منهجية الدراسة

من أجل معالجة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، الذي يتمحور حول تشخيص التوازن المالي لمؤسسة اقتصادية من خلال تحليل بيانات مالية واقعية.

يقوم المنهج الوصفي على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف تقديم صورة شاملة عن وضعية الوحدة قيد التحليل، في حين يعتمد الأسلوب التحليلي على معالجة هذه البيانات من خلال مؤشرات التحليل المالي، كحساب مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، بهدف تفسير النتائج المالية بشكل أعمق واستخلاص مؤشرات تعكس حقيقة التوازن المالي للوحدة. لقد تم اختيار هذا المنهج لملاءمته لهذه الدراسة وإمكانية استخدامه لتحليل بيانات كمية مستخرجة من القوائم المالية، كميزانية الوحدة وجدول حساب النتائج وكذلك قدرته على الربط بين البيانات النظرية والتطبيقية.

من خلال هذا المنهج، تمت معالجة الإشكالية عبر تحليل مجموعة من المؤشرات المالية، لفهم مدى قدرة الوحدة على تحقيق التوازن المالي والاستمرارية.

2. عينة الدراسة

تم اختيار دراسة الحالة بما يتوافق ويتطابق مع طبيعة موضوع الدراسة، حيث تم اختيارنا على مؤسسة عمومية اقتصادية إنتاجية تقع بالمنطقة الصناعية-مؤسسة نجارة الهضاب العليا MHP-وهي عبارة عن فرع انبثق عن المقر الرئيسي الإداري المتواجد بدائرة حسين داي الجزائر العاصمة، التي تأسست المؤسسة بموجب قرار رقم 68/58 بتاريخ 22 فيفري 1968، ثم استبدل اسمها إلى (SNLB) شركة وطنية لصناعة الفلين والخشب) بمقتضى أمر رقم 72/43 في أكتوبر 1972، ثم أعيد هيكلتها بمقتضى مرسوم رقم 82/07 المؤرخ في 4 ديسمبر 1982 يتضمن إنشاء مؤسسة وطنية للنجارة العامة والبناء والجهاز ENMGP بدأت أشغال التهيئة بـ ENMGP في 01/04/1981 لتنتهي في ديسمبر 1983، وفي جانفي 1984 بدأت المؤسسة بمزاولة نشاطها الذي يعتمد على نجارة الخشب وصناعة الألمنيوم ثم غير اسمها إلى MHP مؤسسة نجارة الهضاب العليا مع إلغاء صناعة الألمنيوم، كما نقدم لكم بطاقة فنية مختصرة حول المؤسسة:

الجدول رقم (06): يوضح عرض مختصر عن فرع نجارة الهضاب العليا MHP

الاسم القانوني	وحدة فرعية للمؤسسة الوطنية للنجارة
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية اقتصادية MHP
تاريخ الإنشاء	عام 1968

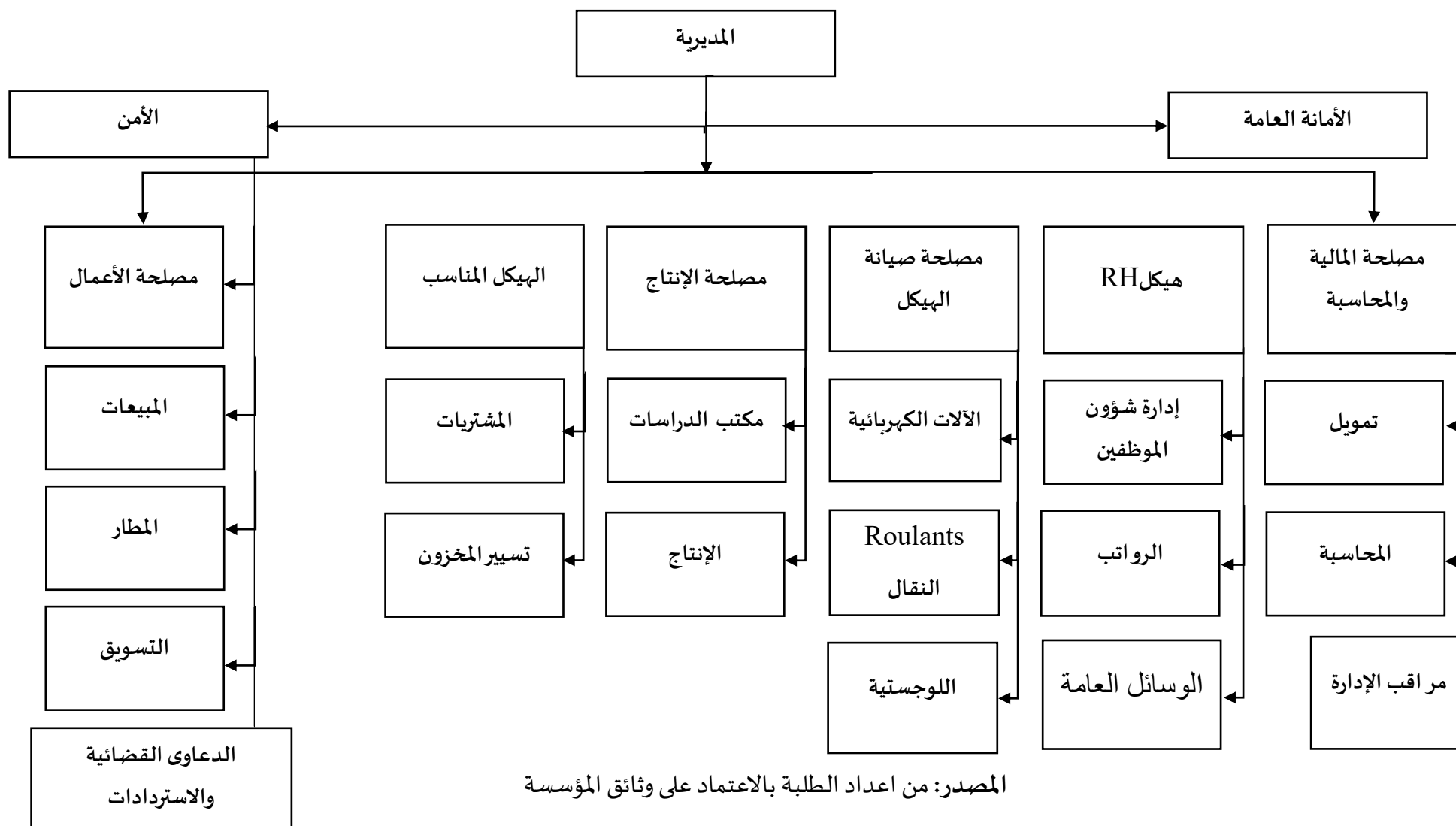
عين ولمان بسطيف	موقع الاستثمار
2م22230.64	المساحة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

1.2. أهداف وحدة نجارة الهضاب العليا

- إنتاج وتوفير منتجات النجارة عالية الجودة؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية؛
- تحقيق رضا الموظفين وتعزيز الرضا الوظيفي؛
- توسيع نطاق المنتجات والخدمات.

شكل رقم (03): يوضح الهيكل التنظيمي لوحدة نجارة الهضاب العليا



3. أداة الدراسة

تتمثل في دراسة مجموعة من القوائم المالية وأدوات التحليل المالي وتتمثل في:

1.3. القوائم المالية

- الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

2.3. أدوات التحليل المالي

- مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، خزينة

- النسب المالية: نسب السيولة، نسب الهيكلية، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية والمردودية

4. مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في هاته الدراسة على مصادر عديدة منها:

1.4. المصادر الثانوية (غير مباشرة): تم الاعتماد على المصادر الثانوية بهدف بناء الإطار النظري للدراسة،

وتشمل هذه المصادر الكتب والمقالات العلمية ذات الصلة متخصصة في التحليل المالي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة العربية التي تناولت موضوع البحث. ويكمن الهدف من استخدام هذه المصادر في التعرف على الأسس العلمية والمنهجيات المعتمدة في إعداد الدراسات، إلى جانب الاطلاع على أحدث التطورات في مجال تحليل التوازن المالي.

2.4. المصادر الرئيسية (المباشرة): في الجانب التحليلي من الدراسة، تم الاعتماد على البيانات الأولية

المستمدة من القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة محل الدراسة، حيث اعتُبرت هذه القوائم الأداة الرئيسية في تحليل المعلومات وتفسيرها، وذلك بهدف تقييم التوازن المالي ومعرفة مدى استقراره.

5. خطوات الدراسة الميدانية:

بما أن دراستنا تهدف إلى تشخيص التوازن المالي لوحدة نجارة الهضاب العليا من خلال مؤشرات التحليل المالي، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للوحدة محل الدراسة خلال فترة زمنية محددة من 2019 إلى 2021.

فقد اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات المالية التي تمثل الأدوات التحليلية للدراسة، نذكر منها:

- مؤشرات التوازن المالي (FRNG-BFR-TN)؛

- النسب المالية (نسب السيولة -نسب التوازن الهيكلي -نسب النشاط -نسب المديونية -نسب الربحية).

كما تم حساب هذه المؤشرات بناءً على تحليل القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج) للوحدة.

رابعاً

نتائج الدراسة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري سيتم التطرق والدخول إلى الجانب التطبيقي تم إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع في وحدة نجارة الهضاب العليا من أجل تشخيص ومعرفة الوضعية المالية للوحدة محل الدراسة، وللوصول إلى هذا الهدف قسم هذا الجانب إلى نقطتين أساسيتين:

- عرض القوائم المالية لمؤسسة نجارة الهضاب العليا؛
- تحليل الميزانية المالية وحساب النتائج.

1. تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لوحدة نجارة الهضاب العليا:

لتقييم الوضعية المالية لوحدة نجارة الهضاب العليا من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي والتي هي عبارة عن النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي يتم حسابها انطلاقاً من المعلومات المنشورة في القوائم المالية للوحدة محل الدراسة.

1.1. تغيرات عناصر الأصول والخصوم في الميزانية:

- جانب الأصول:

- نلاحظ زيادة في قيمة الأراضي في سنة 2021 مقارنة بالفترتين السابقتين 2019 و 2020 لأنه تم إعادة تقييم الأراضي من طرف الخبير في تلك الفترة؛
- ارتفاع التثبيتات العينية الأخرى في 2019 مقارنة ب 2020، ثم انخفضت في 2021 بسبب دخول الوحدة في المزاد العلني؛
- زيادة القروض والأصول المالية الأخرى الغير جارية في سنة 2021 مقارنة بالسنتين 2019 و 2020 بسبب انعدام السيولة في الوحدة؛
- زيادة مختلف الضرائب بين السنتين (2020-2021) هذا راجع الى غرامات التأخير له تأثير سلبي على الوحدة، مع العلم أن في سنة 2019 تم تسديد مختلف الضرائب؛
- انخفاض المخزونات والمنتجات قيد الصنع على مدار السنوات الثلاثة، لعدم توفر الوحدة على جدول أعباء (يساعد الوحدة على فهم تكاليفها بالتفصيل وتشخيص الأداء وتحديد أسباب الربح أو الخسارة)؛
- انخفاض مستمر للزبائن بسبب تحصيل الديون منهم له تأثير سلبي (الوحدة تقوم بالضغط المستمر على الزبائن لتحصيل الديون أدى إلى فقدانهم تدريجياً)؛
- انخفاض المدينون الآخرون سنة 2021، لأن الوحدة لا تملك جدول أعباء؛
- انتعاش الخزينة في 2020 مقارنة بسنة 2019 من طرف شركة الأم، ثم انخفضت مجدداً في 2021 بسبب توقف نشاط الوحدة لمدة 4 أشهر بسبب كوفيد 19.

- جانب الخصوم:

- نلاحظ هناك زيادة وانخفاض في بعض عناصر الخصوم في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 هذا راجع الى توقف نشاط الوحدة لمدة 4 أشهر بسبب كوفيد 19.

2.1. اعداد الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترات (2021/2020/2019):

اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة والتي اخذت قيمها اعتمادا على الميزانيات المالية المفصلة للوحدة لسنوات 2021-2020-2019 وتوضيح كيفية الانتقال من الميزانية المالية الى الوظيفية.

1.2.1. كيفية الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية

- من جانب الأصول:

وينقسم إلى قسمين:

- الاستخدامات الثابتة: وتتمثل في مختلف التثبيتات المعنوية، العينية، التثبيتات المالية.

في فترة 2019: $5318468617 + (28000000000 + 52784011402 + 16145686409) + 57909127 = 103129266611$ (823191056)

في فترة 2020: $5318468617 + (28000000000 + 52784011402 + 15969297481) + 57909127 = 103092506116$ (962819489)

في فترة 2021: $5318468617 + (89250000000 + 52784011372 + 15945503584) + 78909127 = 164953793950$ (1576901250)

- الأصول المتداولة: وتنقسم الى

- الأصول المتداولة للاستغلال: وتشمل مختلف العناصر التي تتعلق بنشاط المؤسسة، والمتمثلة في كل من المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، الزبائن، والضرائب ومشابهها؛

في فترة 2019: $7388707387 + 6874056769 + 00 = 14262764156$

في فترة 2020: $6406661977 + 6666742219 + 115151949 = 13188556145$

في فترة 2021: $6167025023 + 6240910385 + 478023341 = 12885958749$

- الأصول المتداولة خارج الاستغلال: وتشمل مختلف العناصر التي لا تتعلق بنشاط المؤسسة، والمتمثلة في المدينون الآخرون؛

في فترة 2019: 196590487

في فترة 2020: 507268822

في فترة 2021: 456302279

بالإضافة إلى الخزينة الأصول:

في فترة 2019: 80237807

في فترة 2020: 538981657

في فترة 2021: 77396491

- من جانب الخصوم:

وينقسم إلى قسمين:

- الموارد الثابتة: تتمثل في الموارد الخاصة والديون المالية حيث:

- الموارد الخاصة: تتكون من فارق إعادة التقييم، ورؤوس الأموال الخاصة ترحيل من جديد

والنتيجة الصافية وحسابات الارتباط بين الوحدات، والاهتلاكات؛

في فترة 2019: 00 + (6086168185-) + (1250942892-) + 13980420640 + 40915622328 =
47558931891

في فترة 2020: 00 + (7528881236 -) + (52106177 -) + 8464697052 + 43890779019 =
44774484658

في فترة 2021: 61250000000 + (9591745464 -) + (5020865386 -) + 4538447173 + 46209759754 =
97385596077 =

- الديون المالية: وهي مجموع الديون طويلة الأجل، والمتمثلة في القروض والديون المالية، الضرائب

المؤجلة والمرصود بها، والمؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً؛

في فترة 2019: 50698092352 = 923894113 + 228884040 + 49545314199

في فترة 2020: 50764974510 = 1008956043 + 228884040 + 49527134427

في فترة 2021: 50912863372 = 1146196949 + 228884040 + 49537782383

- الخصوم المتداولة: وتنقسم إلى:

- الخصوم المتداولة للاستغلال: وتشمل كل من الموردون والحسابات الملحقه (موردو المخزونات) والضرائب؛

في فترة 2019: $11590769404 = 724867888 + 10865901516$

في فترة 2020: $12422954509 = 716327892 + 11706626617$

في فترة 2021: $12363985368 = 477303324 + 11886682044$

- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال: تتمثل في الديون الأخرى؛

في فترة 2019: 3591695237

في فترة 2020: 4625457782

في فترة 2021: 4592057636

- بالإضافة إلى الخزينة الخصوم:

في فترة 2019: 4329370177

في فترة 2020: 4739437281

في فترة 2021: 13218949016

2.2.1. الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة (2019):

الجدول رقم (07): الميزانية الوظيفية للفترة (2019)

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	10312926611	87.56	الموارد الثابتة	47558931891	40.38
			الموارد الخاصة	50698092352	43.05
			الديون المالية		
مجموع الاستخدامات الثابتة	10312926611	87.56	مجموع الموارد الثابتة	98257024243	83.43
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الأصول المتداولة للاستغلال	14262764156		الخصوم المتداولة للاستغلال	11590769404	9.84
الأصول المتداولة خارج	196590487		الخصوم المتداولة خارج	3591695237	3.05

3.68	4329370177	الاستغلال خزينة الخصوم	180237807	الاستغلال خزينة الأصول
16.57	19511834818	مجموع الخصوم المتداولة	14639592450	مجموع الأصول المتداولة
100	117768859061	مجموع الخصوم	100	117768859061

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02-01)

3.2.1. الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة (2020):

الجدول رقم (08): الميزانية الوظيفية للفترة (2020)

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
		الموارد الثابتة	87.87	103 092 506 116	الاستخدامات الثابتة
38.16	44 774 484 658	الموارد الخاصة			
43.27	50 764 974 510	الديون المالية			
81.43	95 539 463 168	مجموع الموارد الثابتة	87.87	103 092 506 116	مجموع الاستخدامات الثابتة
		الخصوم المتداولة			الأصول المتداولة
10.59	12 422 954 509	الخصوم المتداولة للاستغلال	11.24	13 188 556 145	الأصول المتداولة للاستغلال
3.94	4 625 457 782	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	0.43	507 268 822	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
4.04	4 739 437 281	خزينة الخصوم	0.46	538 981 657	خزينة الأصول
18.57	21 787 849 572	مجموع الخصوم المتداولة	12.13	14 234 806 624	مجموع الأصول المتداولة
100	117 327 312 740	مجموع الخصوم	100	117 327 312 740	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (05-04)

4.2.1. الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة (2021):

الجدول رقم (09): الميزانية الوظيفية للفترة (2021)

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
		الموارد الثابتة	92.42	164 953 793 950	الاستخدامات الثابتة
54.66	97 385 596 077	الموارد الخاصة			
28.53	50 912 863 372	الديون المالية			
83.09	148 298 459 449	مجموع الموارد الثابتة	92.42	164 953 793 950	مجموع الاستخدامات الثابتة
		الخصوم المتداولة			الأصول المتداولة
6.93	12 336 985 368	الخصوم المتداولة للاستغلال	7.22	12 885 958 749	الأصول المتداولة للاستغلال

رابعاً: نتائج الدراسة

2.57	4 592 057 636	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	0.26	456 302 279	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
7.41	13 218 949 016	خزينة الخصوم	0.1	177 396 491	خزينة الأصول
16.91	30 174 992 020	مجموع الخصوم المتداولة	7.58	13 519 657 519	مجموع الأصول المتداولة
100	178 473 451 469	مجموع الخصوم	100	178 473 451 469	مجموع الأصول

مصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (08-07)

3.1. تحليل مؤشرات التوازن المالي:

1.3.1. رأس المال العامل (FR):

- حساب رأس المال العامل (FR):

- من أعلى الميزانية:

الجدول رقم (10): كيفية حساب رأس المال العامل (FR) (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
الموارد الثابتة	98257024243	95539463168	148298459449
الاستخدامات الثابتة	103129266611	103092506116	164953893950
رأس المال العامل	(4872242368)	(7553042948)	(16655334501)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (09-08-07)

- من أسفل الميزانية:

الجدول رقم (11): كيفية حساب رأس المال العامل (FR) (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	14639592450	14234806624	13519657519
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020
رأس المال العامل	(4872242368)	(7553042948)	(16655334501)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (09-08-07)

التعليق من أعلى الميزانية وأسفل الميزانية: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل (FRNG) من أعلى الميزانية سالب خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن الموارد الثابتة للوحدة لم تغط الاستخدامات الثابتة، وكما نلاحظ أيضاً من أسفل الميزانية أن رأس المال العامل سالب خلال فترات الدراسة وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة أكبر من الأصول المتداولة، حيث تستخدم المؤسسة في هذه الحالة تمويل استخداماتها الثابتة بالخصوم المتداولة مما يضع الوحدة في حالة عجز في سداد هاته الديون، حيث يتطلب الأمر القيام بإجراءات

من أجل تحقيق التوازن المالي والمتمثلة في رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو التنازل عن التثبيات غير المستغلة.

- أنواع رأس المال العامل:

- رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم (12): كيفية حساب رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترات (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	14639592450	14234806624	13519657519
رأس المال العامل الإجمالي	14639592450	14234806624	13519657519

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على رأس المال العام الإجمالي: نلاحظ من خلال الجدول ان رأس المال العامل الاجمالي موجب خلال الفترات 2021-2020-2019 وهو في انخفاض مستمر ودل ذلك على ان الوحدة لا تغطي جميع اصولها المتداولة.

- رأس المال العامل الصافي (الدائم):

الجدول رقم (13): كيفية حساب رأس المال العامل الصافي خلال الفترات (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	14639592450	14234806624	13519657519
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020
رأس المال العامل الدائم	(4872242368)	(7553042948)	(16655334501)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على رأس المال العامل الصافي (الدائم): تشير نتائج الجدول إلى أن رأس المال الصافي سالب في الوحدة على مدار السنوات الدراسة (2021-2020-2019)، مما يعني ان الأصول المتداولة لا تكفي لتغطية الخصوم المتداولة بالإضافة لعدم امتلاك الوحدة لهامش امان كافٍ لتسديد استحقاقاتها المالية ذات الاجل القصير ويتعين على الوحدة البحث عن موارد مالية إضافية لتغطية النقص الحالي.

- رأس المال العامل الخاص (الذاتي):

الجدول رقم (14): كيفية حساب رأس المال العامل الخاص خلال الفترات (2021/2020/2019)

2021	2020	2019	البيان
97385596077	44774484655	47558931891	الأموال الخاصة
164953793950	103092506116	103129266611	الاستخدامات الثابتة
(67568197873)	(58318021458)	(55570334720)	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على رأس المال العامل الخاص: نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن رأس المال العامل الخاص سالب في سنوات الدراسة وذلك راجع الى أن المؤسسة لم تستطع تمويل استخداماتها الثابتة انطلاقاً من اموالها الخاصة اذن لا يوجد للمؤسسة خيار آخر إلا الاستعانة بأموال خارجية لتغطية استخداماتها الثابتة.

- رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول رقم (15): كيفية حساب رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترات (2021/2020/2019)

2021	2020	2019	البيان
178473451469	117327312740	117768859061	إجمالي الخصوم
97385596077	44774484655	47558931891	الأموال الخاصة
81087855392	72552824082	70209927170	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على رأس المال العامل الاجنبي: نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة (2021-2020-2019)، وذلك راجع لاعتماد الوحدة على الديون طويل وقصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

2.3.1. احتياجات رأس المال العامل وأنواعه (BFR):

- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):

الجدول رقم (16): كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) (2021/2020/2019)

2021	2020	2019	البيان
13342261028	13695824967	14459354643	احتياجات الدورة (الأصول المتداولة للاستغلال +

رابعاً: نتائج الدراسة

			الأصول المتداولة خارج الاستغلال)
16956043004	17048412291	15182464641	موارد الدورة (الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)
(3613781976)	(3352587324)	(723109998)	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على احتياجات رأس المال العامل (BFR): نلاحظ من خلال نتائج الجدول اعلاه في السنوات (2019-2020-2021) أن الوحدة لم تسجل احتياج في رأس المال العامل لقيمتها السالبة على مدار السنوات الماضية، في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة (الأصول المتداولة للاستغلال + خارج الاستغلال) اقل من موارد الدورة (الخصوم المتداولة للاستغلال + خارج الاستغلال)، إذ أن الوحدة لم تستخدم مواردها في توسيع دورة الاستغلال وزيادة طاقتها الإنتاجية.

- حساب أنواع احتياجات رأس المال العامل (BFR):

يبين الجدول التالي كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل والتعليق على هذه النتائج:

الجدول الرقم (17): كيفية حساب أنواع الاحتياجات رأس المال العامل (2019/2020/2021)

2021	2020	2019	البيان
12885958749	13188556145	14262764156	الأصول المتداولة للاستغلال
12363985368	12422954509	11590769404	الخصوم المتداولة للاستغلال
521973381	765601636	2671994752	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRex
456302279	507268822	196590487	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
4592057636	4625457782	3591695237	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال
(4135755357)	(4118188960)	(3395104750)	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRex): من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل للاستغلال موجبة، مما يدل على أن المبالغ المستثمرة في المخزونات والزبائن والضرائب أي الأصول

المتداولة للاستغلال تفوق ما تدين به الوحدة للموردين أي الخصوم المتداولة للاستغلال؛

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}): توضح قيمة احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب خلال السنوات الدراسة وهذا يعني أن الأنشطة الاستثنائية لم تولد احتياجاً، وذلك لأن موارد خارج الاستغلال أكبر من استخدامات خارج الاستغلال.

3.3.1. حساب الخزينة الصافية (TN)

الجدول رقم (18) كيفية حساب الخزينة الصافية (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
القيم الجاهزة (خزينة الأصول)	180237807	535981657	177396491
السلفات المصرفية (خزينة الخصوم)	4329370177	4739437281	13218949016
الخزينة الصافية (TN)	(4149132370)	(4200455624)	(13041552525)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق على الخزينة (TN): نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الخزينة على مدار السنوات الدراسة (2019-2020) كانت سالبة وهي في انخفاض مستمر خلال السنوات الدراسة حيث في سنة 2021 انخفض بشكل كبير مقارنة بسنة 2020، ذلك راجع لانخفاض القيم الجاهزة وارتفاع السلفات المصرفية بشكل واضح، وهذا يعني أن الوحدة لا تتوفر على هامش أمان (سيولة نقدية) التي تسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير ويجب عليها أن تمول خزنتها فوراً عن طريق التسبيقات النقدية وحتى تعيد التوازن يجب عليها:

-الرفع في الرأس المال العامل عن طريق زيادة في الموارد الثابتة او التنازل عن الثبيلات؛

- تخفيض في احتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع مدة تسديد الموردين المدينون او تخفيض مدة تحصيل حقوق الزبائن.

4.1. التحليل بالنسب المالية:

سيتم حساب مختلف النسب المالية والتعليق عليها:

1.4.1. نسب السيولة:

الجدول رقم (19): نسب السيولة (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	14639592450	14234806624	13519657519
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020

رابعاً: نتائج الدراسة

نسبة التداول	75.02%	65.33%	44.80%
الأصول المتداولة	14639592450	14234806624	13519657519
المخزون السلعي	7388707387	6406661977	6167025023
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020
نسبة التداول السريعة	37.16%	35.92%	24.36%
النقدية	180237807	538981657	177396491
الاستثمارات في الأوراق المالية	00	00	00
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020
نسبة النقدية (السيولة الكاملة)	0.923%	2.47%	0.587%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق:

- بالنسبة لنسبة التداول: نلاحظ أن هذه النسبة في كل السنوات الدراسة أقل من الواحد حيث تراوحت ما بين 0.75 و 0.44 وهي في انخفاض مستمر خلال 2019-2021 على التوالي أي أن الأصول المتداولة للوحدة لم تغطي التزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، وهذا يعني أن الوحدة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مدة استحقاقها، فهي بحاجة الى تحويل جزء من أصولها الثابتة الى سيولة أو الحصول على قروض جديدة؛
- بالنسبة لنسبة التداول السريعة: نلاحظ أن نسبة التداول السريعة في انخفاض مستمر، حيث كانت 0.37، 0.35، 0.24 خلال سنوات الدراسة (2019-2020-2021) على التوالي، وهذا يعني أن الوحدة لا تستطيع الوفاء بديونها قصيرة الأجل لأنها نسب أقل من الواحد، هذا ما يؤدي بالوحدة لبيع مخزونها وتحويله لسيولة؛
- بالنسبة لنسبة النقدية (السيولة الكاملة): نسب النقدية منخفضة وهي أقل من الواحد حيث قدرت في 2019 ب: 0.009، ثم ارتفعت الى 0.02 في سنة 2020، وانخفضت مرة أخرى الى 0.005 سنة 2021 أي أن الوحدة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الموجودات النقدية.

2.4.1. نسب التوازن الهيكلي:

الجدول رقم (20): نسب التوازن الهيكلي

البيان	2019	2020	2021
الديون طويلة الاجل	50698092352	50764974510	50912863372
الديون قصيرة الاجل	19511834818	21787849572	30174992020

178473451469	117327312740	117768859061	مجموع الأصول
45.43%	61.83%	59.61%	نسبة التمويل الخارجي للأصول
121713269027	62040055164	64374974948	صافي الأصول الثابتة
50912863372	50764974510	50698092352	الديون طويلة الاجل
239.06%	122.11%	126.97%	نسبة تغطية ديون طويلة الاجل
30174992020	21787849572	19511834818	الخصوم المتداولة
97385596077	44774484658	47558931891	الموارد الخاصة
30.98%	48.66%	41.02%	نسبة المديونية قصيرة الاجل
81087855392	72552824082	70209927170	اجمالي الديون
97385596077	44774484658	47558931891	الموارد الخاصة
83.26%	162.04%	147.62%	نسبة المديونية الكاملة
50912863372	50764974510	50698092352	الديون طويلة الاجل
97385596077	44774484658	47558931891	الموارد الخاصة
52.27%	113.57%	106.6%	نسبة المديونية طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07)

التعليق:

- نسبة التمويل الخارجي للأصول: هذه النسبة تشير إلى أن الوحدة تعتمد في تمويلها على التمويل الخارجي بنسبة 59.61% في سنة 2019، وارتفعت النسبة إلى 61.83% في سنة 2020، وهي نسب أكبر من 50%، يعد هذا المؤشر سلبياً ويؤثر على الاستقلال المالي للوحدة وخاصة أن بعض القروض طويلة الأجل تكون ضمان الأصول الثابتة مما يعيق التصرف بتلك الأصول في هذه الفترتين، ثم انخفضت إلى 45.43% في سنة 2021 بسبب ارتفاع مجموع الأصول بالرغم من زيادة إجمالي الديون، مما يدل على أن الوحدة تعتمد على التمويل الذاتي في هذه الفترة؛
- نسبة تغطية ديون طويلة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية الديون طويلة الأجل خلال السنوات الدراسة (2019-2020-2021) المقدرة على التوالي (126.97%؛ 122.11%؛ 239.06%) أكبر من الواحد، بمعنى أن الوحدة تعتمد على صافي الأصول الثابتة في تمويلها للديون طويلة الأجل، حيث يعتبر هذا مؤشراً إيجابياً للوحدة؛

- نسبة المديونية قصيرة الأجل: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل خلال الفترة (2019-2020-2021) أقل من الواحد، تعتبر هذه النسبة أقل من 1 وهي نسبة طبيعية، لأنها كلما كانت منخفضة كان ذلك أفضل للدائنين لزيادة ضمان ديونهم، ولا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب الوحدة؛
- نسبة المديونية الكاملة: نلاحظ أن نسبة المديونية الكاملة في الفترتين (2019-2020) مرتفعة (أكبر من 1)، يتضح أن مجموع الديون أكبر من الموارد الخاصة، وهو ما يفقد الوحدة استقلالها المالي لأنها تعتمد على أموال الغير أكثر من اعتمادها على مواردها الخاصة. أما في سنة 2021 كانت هذه النسبة أقل من 1، مما يدل أن مجموع الديون أقل من الموارد الخاصة، ولكن يبقى وضع الوحدة ليس جيداً خاصة في الفترتين (2019-2020)؛
- نسبة المديونية طويلة الأجل: من خلال النتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المديونية طويلة الأجل (1.066؛ 1.1357) خلال الفترتين (2019-2020) أكبر من الواحد هذا يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الموارد الخاصة، وهذا مؤشر سلبي يؤكد اعتماد الوحدة على الديون طويلة الأجل لتمويل استثماراتها أكثر من مواردها الخاصة وهذا وضع ليس بالجيد، أما في سنة 2021 تقدر النسبة ب: 0.52 وهي أقل من الواحد، يعني أن الديون طويلة الأجل أقل من الموارد الخاصة، وهذا مؤشر إيجابي يؤكد اعتماد الوحدة على مواردها الخاصة في تمويل استثماراتها أكثر من الديون طويلة الأجل.

3.4.1. نسب النشاط:

الجدول رقم (21): كفاءة حساب النشاط (2019/2020/2021)

البيان	2019	2020	2021
رقم الاعمال	4811312932	2229320133	1639655252
اجمالي الأصول	117768859061	117327312740	178473451569
معدل دوران اجمالي الأصول	0.04	0.02	0.01
رقم الاعمال	4811312932	2229320133	1639655252
اجمالي الأصول غير جارية	103129266611	62040055164	121713269027
معدل دوران الأصول غير جارية	0.05	0.03	0.01
رقم الأعمال	4811312932	2229320133	1639655252
اجمالي الأصول الجارية	14639582450	11396478557	10550422688
معدل دوران الأصول الجارية	0.32	0.20	0.15
تكلفة البضاعة المباعة	6654805244	6321045145	6016449070
رصيد المخزون	7388707387	6406661977	6167025023

0.97	0.98	0.90	معدل دوران المخزون
360	360	360	360 يوم
0.97	0.98	0.90	معدل دوران المخزون
371 يوم	367 يوم	400 يوم	فترة التخزين
1639655252	2229320133	4811312932	رقم الأعمال
3271675554	3828414152	4712726104	رصيد الذمم (عملاء وأوراق القبض)
0.50	0.58	1.02	معدل دوران المدينون
360	360	360	360 يوم
0.50	0.58	1.02	معدل دوران الذمم المدينة
720 يوم	620 يوم	353 يوم	فترة التحصيل
1462178348	2381638549	4646804299	المشتريات
11886682044	11706626617	10865901516	أوراق الدفع + الموردون
0.12	0.20	0.42	معدل دوران الدائنون
360 يوم	360 يوم	360	360 يوم
0.12	0.20	0.42	معدل دوران الدائنون
3000 يوم	1800 يوم	857 يوم	فترة تسديد الموردون
1639655252	2229320133	4811312932	رقم الأعمال
177396491	538981657	180237807	الموجودات وما يشابهها
9.24	4.13	26.69	معدل دوران النقدية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07) والملاحق رقم (09-06-03)

التعليق:

- معدل دوران الأصول: يشير معدل دوران اجمالي الأصول لوحدة نجارة الهضاب العليا في سنة 2019 الى ضعف كفاءة الاستغلال الجيد لأصولها في توليد المبيعات، بحيث أن كل دينار مستثمر من الأصول يحقق 0.04 دج فقط من المبيعات؛ وانخفض هذا المعدل خلال السنتين 2020-2021 الى 0.02 و0.01 على التوالي، وهذا يدل على سوء استغلال الوحدة لأصولها بشكل أمثل مما أدى لانخفاض مبيعاتها. وهذا يؤكد أنه يوجد تدني في كفاءة الإدارة لتسيير أصولها؛
- معدل دوران الأصول غير الجارية: من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعدل في سنة 2019 كانت 0.05 أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الغير جارية يولد 0.05 دج من رقم الأعمال، بينما انخفض هذا المعدل

خلال السنتين 2020-2021 الى 0.03، 0.01 على التوالي، هذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة الوحدة في استغلال أصولها الغير جارية في توليد المبيعات؛

- **معدل دوران الأصول الجارية:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعدل كانت 0.32 في سنة 2019 أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الغير جارية يولد 0.32 دج من رقم الاعمال، بينما انخفض هذا المعدل خلال 2020-2021 الى 0.20 و 0.15 على التوالي أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يحقق 0.20 دج و 0.15 دج من رقم الأعمال، هذا يدل أيضا على عدم كفاءة الوحدة في استغلال أصولها الجارية في توليد رقم الأعمال؛

- **معدل دوران المخزون:** من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران المخزون منخفض بحيث كان أقل من الواحد وهو مؤشر سلبي للوحدة خلال سنوات الدراسة (2019-2020-2021)، وهذا ما يفسر على أن الوحدة لا تقوم بتصريف المخزون على المدى القصير؛

- **فترة التخزين:** من خلال الجدول نلاحظ أن الوحدة خلال سنوات الدراسة (2019-2020-2021) في حالة ارتفاع مستمر في فترات التخزين للمخزون، حيث كانت 400 يوم في فترة 2019 ثم انخفضت الى 367 يوم في فترة 2020، بينما ارتفعت في فترة 2021 الى 371 يوم وهي مدة طويلة وهذا ما يفسر بطئ شديد في بيع الوحدة لمخزونها وانخفاض في المبيعات.

- **معدل دوران المدينون وفترة التحصيل:** يتضح من النتائج أن معدل دوران المدينين قد شهد تراجعاً من 1.02 في سنة 2019 إلى 0.58 في سنة 2020 ثم انخفض الى 0.50 في سنة 2021، مما يشير إلى انخفاض في فعالية الوحدة في تحصيل مستحقاتها من الزبائن. وهذا التراجع انعكس بوضوح في ارتفاع مستمر في فترة التحصيل من 353 يوما في 2019 الى 620 يوماً في 2020 إلى 720 يوماً في 2021، وهو ما يمثل تدهوراً كبيراً في دورة التحصيل، وبالتالي فإن ارتفاع فترة التحصيل إلى 720 يوماً يُعد مؤشراً سلبياً، بحيث يعكس بطء الوحدة في تحصيل ديونها مما قد يؤثر سلباً على سيولتها النقدية ويزيد من مخاطر الديون المعدومة؛

- **معدل دوران الدائنون:** نلاحظ أن معدل دوران الدائنين قد شهد انخفاضاً واضحاً من 0.42 في 2019، ثم انخفض الى 0.20 في سنة 2020، ليستمر الى 0.12 في سنة 2021، مما يعني أن الوحدة أصبحت تسدد ديونها للموردين ببطء أكبر، هذا التراجع في معدل الدوران يقابله ارتفاع كبير في فترة سداد الموردين حيث كانت 857 يوم في 2019 الى 1800 يوم في 2020 وإلى 3000 يوم في 2021، وهي مدة مرتفعة جداً، ما قد يشير إلى تراكم كبير للديون وعدم القدرة في تسديد ديونها؛

- **معدل دوران النقدية:** يشير الى أن معدل دوران النقدية شهد تغيرات عبر فترات الدراسة، بحيث انخفض من 26.69 في سنة 2019 الى 4.13 في سنة 2020، ثم ارتفع مرة أخرى الى 9.24 في سنة 2021. هذا يشير إلى

أن الوحدة أصبحت تدير نقديتها بشكل أكثر كفاءة، حيث تقوم بتدوير النقدية لديها حوالي 9 مرات في السنة 2021 مقارنة بـ 4 مرات في السنة السابقة لكنها كانت أفضل في 2019.

4.4.1. نسب الربحية:

الجدول رقم (22): نسب الربحية خلال الفترتين (2021/2020/2019)

البيان	2019	2020	2021
صافي الربح (النتيجة الصافية)	(6086168185)	(7528881236)	(9591745464)
اجمالي الأصول	117768859061	117327312740	178473451469
معدل العائد على الموجودات	(0.0516)	(0.0641)	(0.037)
النتيجة الصافية	(6086168185)	(7528881236)	(9591745464)
الموارد الخاصة	47558931891	44774484658	97385596077
معدل العائد على الموارد الخاصة	(0.1279)	(0.1681)	(0.0537)
صافي الربح	(6086168185)	(7528881236)	(9591745464)
رقم الأعمال	4811312932	2229320133	1639655252
نسبة الربح الصافي	% (126.49) =	% (338) =	% (607) =
	(1.2649)	(3.38)	(6.07)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07) والملاحق رقم (09-06-03)

التعليق:

- **معدل العائد على الموجودات:** يعكس هذا المعدل مدى كفاءة الوحدة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح خلال السنوات الثلاث محل الدراسة، كانت النسبة سالبة على مدار السنوات، ما يدل على حالة مستمرة من الخسارة. في سنة 2019، بلغت النسبة 5.16%، ثم ازدادت الخسائر في سنة 2020 إلى 6.41%، مما يشير إلى تدهور إضافي في كفاءة استخدام الأصول. إلا أن سنة 2021 شهدت تحسناً نسبياً، حيث تقلصت الخسائر إلى 3.7%، وهو ما قد يشير إلى بداية لتعاف تدريجي في الأداء التشغيلي، رغم استمرار النتائج السلبية؛

- **معدل العائد على الموارد الخاصة:** يقيس هذا المعدل قدرة الوحدة على تحقيق عوائد للمساهمين. وقد سجل هذا المعدل بدوره نسبة سالبة في جميع السنوات، مما يعكس استمرار تسجيل خسائر تؤثر على حقوق المساهمين. بلغ المعدل 12.79% في سنة 2019، وازداد سوءاً في سنة 2020 ليصل إلى 16.81%، مما يشير إلى تفاقم الخسائر. وفي سنة 2021، تحسنت النسبة لتبلغ 5.37%، ما يدل على تقلص في حجم الخسائر، وقد يعتبر مؤشراً على تحسن نسبي في أداء المؤسسة المالي، رغم بقاء النتائج ضمن النطاق السلبي؛

- نسبة الربح الصافي: تشير هذه النسب إلى أن الوحدة تكبدت خسائر كبيرة على مدار السنوات الدراسة حيث تجاوزت الخسائر الإيرادات بشكل كبير. تفاقم الخسائر من (126.49%) في 2019 و (338%) في 2020 إلى (607%) في 2021 بضعف، ويدل على تدهور الأداء المالي وعدم قدرة الوحدة على تحقيق التوازن بين إيراداتها وأعبائها.

5.4.1. النسب المديونية

الجدول رقم (23): نتائج النسب المديونية للفترات (2021/2020/2019)

البيان	2019	فترة 2020	فترة 2021
الموارد الخاصة	47558931891	44774485658	97385596077
مجموع الديون	50698092352	72552824082	81087855392
نسبة الاستقلالية المالية	0.9380	0.6171	1.2009
مجموع الديون	70209927170	72522824082	81087855392
مجموع الأصول	117768859061	117327312740	178473451469
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	0.5961	0.6181	0.4543
الخصوم المتداولة	19511834818	21787849572	30174992020
الموارد الخاصة	47558931891	44774484658	97385596077
نسبة الخصوم المتداولة إلى الموارد الخاصة	0.4102	0.4866	0.3098
الموارد الخاصة	47558931891	44774484658	97385596077
صافي الأصول الثابتة	64374974948	62040055164	121713269027
نسبة الموارد الخاصة إلى الأصول الثابتة	0.7387	0.7217	0.8001

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09-08-07) والملاحق رقم (07-04-01)

التعليق:

- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن خلال السنوات (2020-2019) أن نسبة الاستقلالية المالية تقدر ب: 0.93 و 0.61 على التوالي وهي أصغر من الواحد معناه أن الوحدة لم تستطيع تحمل التزاماتها المالية من خلال مجهوداتها العملية ما دل ذلك على أن الوحدة لا تتمتع بالاستقلالية المالية أما في سنة 2021 نسبة الاستقلالية المالية تقدر ب: 1.20 أكبر من الواحد وهي نسبة مريحة مما يدل على أن الوحدة قادرة

على تلبية التزاماتها المالية باستخدام الموارد الداخلية فقط دون الحاجة إلى الاستعانة بالموارد الخارجية وأن الوحدة تتمتع بالاستقلالية المالية في اتخاذ القرارات؛

- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: نلاحظ خلال السنوات (2019-2020-2021) أن تغيرات نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (0.59، 0.61، 0.45) على التوالي، وهذا مؤشر إيجابي للوحدة وهي أقل من الواحد يدل ذلك على قدرة الوحدة بالوفاء بديونها، بمعنى أن أصول الوحدة أكبر من الديون وذلك كافٍ لتغطية ديونها، وهي حالة مطمئنة للدائنين؛

- نسبة الخصوم المتداولة إلى الموارد الخاصة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن تغيرات نسبة الخصوم المتداولة إلى الموارد الخاصة (0.41-0.48-0.30) للسنوات (2019-2020-2021) على التوالي أقل من 0.5، مما يعني أن الموارد الخاصة للوحدة تفوق التزاماتها قصيرة الأجل، مما يدل على استقرار مالي جيد ومخاطر منخفضة للدائنين. يعد ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المؤسسة في تغطية التزاماتها دون الاعتماد على التمويل الخارجي؛

- نسبة الموارد الخاصة إلى الأصول الثابتة: من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة الموارد الخاصة إلى الأصول الثابتة (0.73، 0.72، 0.80) خلال السنوات (2019-2020-2021) على التوالي أصغر من الواحد، حيث يدل هذا على عجز الموارد الخاصة على تغطية الأصول الثابتة، مما يدفع الإدارة إلى الاقتراض لتغطية أي أصول ثابتة إضافية.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد الانتهاء من الجانب التطبيقي سيتم التطرق إلى مناقشة واختبار الفرضيات الدراسة كالتالي:

- الفرضية الأولى: (من بين الأدوات المعتمدة من طرف المحلل المالي نجد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتحليل الوضعية المالية للوحدة)، من خلال نتائج الدراسة تبين أن الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مكن من الوصول إلى تشخيص دقيق للوضعية المالية للوحدة، حيث ساعدت هذه الأدوات عن في إبراز مواطن الضعف المالي، مثل القصور في السيولة، والضغط الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية، إضافة إلى عدم التناسق في هيكلية الموارد. وهو ما يبرز أهمية هذه الأدوات في تقييم الأداء المالي باعتبارها وسيلة فعالة يعتمد عليها المحلل المالي لفهم الوضعية المالية العامة للوحدة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية؛
- الفرضية الثانية: (من المحتمل أن تكشف مؤشرات التحليل المالي عن وجود اختلالات مالية في الوحدة، خاصة على مستوى السيولة، التمويل، والمردودية)، فمن خلال النتائج المدروسة توصلنا إلى أن في السنوات (2019-2020-2021)، وجود اختلالات مالية واضحة في الوحدة تمثلت في تسجيل قيمة سالبة للخزينة، والانخفاض المستمر في نسب السيولة، بالإضافة إلى اعتماد الوحدة على التمويل الخارجي لتمويل نشاطها. أما على مستوى المردودية، فقد كشفت المؤشرات عن تدن في النسب الربحية وخسائر خلال سنوات الدراسة، وهذا يؤكد صحة الفرضية؛
- الفرضية الثالثة: (تظهر مؤشرات التحليل المالي توازناً مالياً في حالة توفر استقرار نسبي في النتائج المالية للوحدة)، فمن خلال نتائج الدراسة أظهرت تذبذباً كبيراً في المؤشرات من سنة لأخرى، وغياب الاستقرار المالي الضروري لتحقيق التوازن. كما أن القيم السالبة لكل من (TN. BFR. FRNG) وضعف الأداء العام للوحدة، تؤكد عدم تحقق التوازن المالي في الوحدة، مما يجعل الفرضية خاطئة وغير محققة.

خامسا

مناقشة النتائج والاقتراحات

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من النتائج:

1.1. نتائج الجانب النظري للدراسة:

- إن التشخيص المالي السليم عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة الاقتصادية؛
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يهدف التشخيص المالي إلى إعطاء صورة واضحة ودقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها؛
- تساعد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في اتخاذ القرارات المناسبة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

2.1. نتائج الجانب التطبيقي:

- رأس المال العامل خلال الفترات (2019-2020-2021) كان سالبا وهذا يعني ان الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة مع عدم وجود هامش أمان في الوحدة محل الدراسة؛
- احتياجات رأس المال العامل سالب في الفترات (2019-2020-2021)، وهذا يعني ان موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة في الوحدة؛
- الخزينة خلال السنوات الدراسة (2019-2020-2021) سالبة ما يفسر حالة العجز للوحدة في عدم قدرتها على تغطية أموالها الدائمة اعتمادا على مصادرها وبالتالي لم تحقق هامش أمان والتوازن المالي فيها؛
- نسبة التداول العامة في السنوات (2019-2020-2021) كانت موجبة وأقل من الواحد معناه أن الوحدة لا تملك أصولا متداولة كافية لتغطية التزاماتها، وبالتالي هي بحاجة لتحويل جزء من أصولها غير المتداولة الى سيولة أو الحصول على قروض جديدة؛
- نسبة التداول السريعة في (2019-2020-2021) في انخفاض مستمر، مما يدل على أن الوحدة لم تعد قادرة على الوفاء باستحقاقاتها قصيرة الأجل في مدة الاستحقاق، وذلك راجع لارتفاع في مدة تحصيل من الزبائن وبطء في تصريف مخزونها، مما يعني وجود أموال مجمدة في شكل بضاعة مخزنة وزيادة في تكاليف تخزينها؛

- نسبة السيولة الكاملة (النقدية) منخفضة في الفترات (2021-2020-2019) وهذا يدل على ان الوحدة لا تستطيع تسديد ديونها بالقيم الجاهزة، وهذا بسبب التحصيل البطيء من مدينوها والتراجع الحاد في مبيعاتها يعود ذلك الى أثر جائحة كوفيد 19؛
- نسب الهيكلية: خلال فترات (2021-2020-2019) تشير إلى تحسن ملحوظ في التوازن المالي للوحدة، حيث انخفض الاعتماد على الديون ابتداء من 2021 وارتفعت قدرة الأصول الثابتة على تغطية التمويل طويل الأجل، مما يعكس تطوراً إيجابياً في الاستقلالية المالي؛
- معدل دوران الأصول في سنة (2019) يقدر ب: 0.04 أي أن كل 1 دج مستثمر في الأصول يولد 0.04 دج من المبيعات، وفي سنة (2020) انخفض الى 0.02 أي أن كل 1 دج مستثمر في الأصول يولد 0.02 دج من المبيعات، كما تراجع قليلا في سنة (2021) الى 0.01، وهذا يدل على عدم كفاءة الوحدة في استغلال أصولها لتوليد رقم الأعمال وأن الوحدة لا تعمل بمستوى طاقتها الإنتاجية؛
- معدل العائد على الموجودات خلال السنوات الدراسة (2021-2020-2019) سالبا يدل على ضعف الوحدة في استغلال أصولها وتحقيق خسائر مستمرة، وهو ما يعكس تدني الأداء الاقتصادي العام للوحدة؛
- معدل العائد على الموارد الخاصة خلال سنوات الدراسة (2021-2020-2019) سالبا في جميع الفترات هذا يعني أن الوحدة لم تحقق أي مردودية مالية وذلك لعدم توظيف الأموال الخاصة بفعالية لتوليد الأرباح، وهو ما يشير الى سوء في التسيير المالي وضعف في النشاط الاقتصادي العام للوحدة؛
- نسبة الربح الصافي خلال السنوات الدراسة (2021-2020-2019) الوحدة لا تحقق أي ربح والوضعية المالية تسوء من سنة لأخرى وهذا بسبب القيم السالبة التي حققتها الوحدة في النتيجة الصافية على مدار السنوات الماضية مما يعني أن الاستمرار على هذا الحال يؤدي لإفلاسها؛
- نسبة الاستقلالية المالية توضح خلال الفترات الدراسة شهدت تغيرات في الهيكل التمويلي للوحدة ففي السنتين (2021-2019) تعتمد على التمويل الذاتي مما يؤكد استقلالية الوحدة ماليا. أما في سنة 2020 تعتمد على التمويل الخارجي وهذا يؤكد لعدم استقلالية الوحدة ماليا نظرا لارتفاع ديونها.

2. إقتراحات الدراسة:

- محاولة الرفع من النقدييات وضخ أموال جديدة وإنعاش خزانة الوحدة؛
- يجب على الوحدة النظر في جانب المركز المالي بحيث ان يكون هناك قسم خاص لمعرفة الوضعية المالية للوحدة حتى يتم التركيز على نقاط القوة ومحاولة معالجة نقاط الضعف؛
- عدم الاعتماد على الوحدات الأخرى لتغطية الأعباء الخاصة بها كل سنة؛

- اقترض قروض للاستغلال لأن الدولة قامت مؤخراً بفتحها وذلك يؤدي لارتفاع السيولة ومن ثم تقوم المؤسسة بشراء المواد الأولية، كما يمكنها أيضاً من دفع مختلف المستحقات للموردين والضرائب؛
 - يجب ان يكون للوحدة جدول أعباء حتى تتمكن من العمل مرة أخرى كما كان الحال قبل كوفيد 19؛ وذلك من خلال ان تمنحها الدولة سوق للعمل او بمعنى اخر منحها مشاريع تركز أعمالها فيها.
3. آفاق الدراسة:

بعد إنجاز هذه الدراسة، تمكّننا من استشراف أفكار مستقبلية قد تشكّل مواضيع بحث محتملة في المراحل القادمة، وهي:

- دراسة العلاقة بين التوازن المالي ومعدل بقاء المؤسسات في السوق على المدى الطويل؛
- تقييم دور برامج الدعم الحكومي في معالجة اختلال التوازن المالي؛
- تحليل التوازن المالي في ظل الأزمات الصحية.

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع تشخيص التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك باستخدام مؤشرات التحليل المالي كأداة رئيسية لتقييم الوضعية المالية، حيث يُعد هذا التحليل وسيلة فعّالة تُمكن من تشخيص دقيق للأداء المالي للمؤسسة، وتوجيه صنّاع القرار نحو وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين مردوديتها.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم إسقاط أدوات التحليل المالي، المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، على وحدة نجارة الهضاب العليا بعين ولمان، باعتبارها وحدة ذات طابع اقتصادي تنشط في قطاع الصناعة. وقد مكّنتنا نتائج التحليل من تكوين رؤية واضحة حول الوضعية المالية للوحدة، حيث تبين وجود اختلالات في بعض الجوانب المالية، خاصة فيما يتعلق بضعف الاستغلال الأمثل للموارد وعدم تحقيق التوازن المالي المطلوب في السنوات المدروسة.

بالرغم من هذه النقائص، فقد أظهرت الدراسة وجود مؤشرات إيجابية وفرص قابلة للاستغلال لتحسين الأداء المالي مستقبلاً، مما يؤكد أهمية التحليل المالي كأداة تشخيص وتوجيه فعّالة. ومن هنا، يمكن القول بأن مؤشرات التحليل المالي تُعد وسيلة جوهرية لفهم واقع الوحدة وتحديد مكامن الضعف والقوة فيها، وبالتالي المساهمة في تعزيز التوازن المالي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1. إسماعيل إسماعيل، شاكر محمد منير، و عبد الناصر نور. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.
2. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية) الطبعة الثانية الجزء الأول.
3. السعيد فرحات جمعة. (2000). كتاب الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريح للنشر.
4. صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي. (2015). التحليل المالي الأصول العلمية والعملية (الإصدار الطبعة الأولى). جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
5. يوسف قريشي، و إلياس بن ساسي. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية)، (الإصدار الطبعة الثانية، الجزء الثاني). الجزائر: دار وائل للنشر.

رسائل والأطروحات:

1. بودهاج أمينة. (2016). أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة.
2. خدروش سارة، و بولبطينة نزهة. (2020). مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية.
3. عادل عشي. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم. مذكرة تخرج ماجستير.
4. قرية معمور. (2005). التشخيص المالي و الاقتصادي ودوره في بناء الاهداف. رسالة ماجستير.
5. لزعر محمد سامي. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة. مذكرة منشورة الماجستير في علوم التسيير، صفحة 100. تاريخ الاسترداد 2012

المحاضرات والمطبوعات:

1. بخيت حسان. (2023). التحليل المالي محاضرات وتمارين. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي و تخصص محاسبة ومالية. جامعة حسية بن بوعلي-الشلف، العلوم الاقتصادية، الجزائر.

2. دردوري لحسن. (2015). التشخيص المالي. مطبوعة منشورة لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص مالية وحكومية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، 10. جامعة محمد خيضر-بسكرة-، قسم العلوم الاقتصادية.
3. سعاد شعابنية. (2022). التحليل المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي. مطبوعة دروس. جامعة 08 ماي 1945 -قائمة-، العلوم الاقتصادية، الجزائر.
4. سعيدة بورديمة. (2014-2015). التسيير المالي. مطبوعة. جامعة 08 ماي 1945-قائمة-، علوم التسيير، الجزائر.
5. لوصيف كميلية. (2020). التحليل المالي. مطبوعة منشورة مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر.
6. محمد بنية . (2019). محاضرات في التحليل المالي. مطبوعة.

المجلات:

1. أحمد يوسف السعيد، و إسماعيل عموري . (2023). القياس المحاسبي وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة في ظل التضخم وأثره على مؤشرات التوازن المالي. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة المجلد 06 ، العدد 01.
2. ألبز كلثوم. (2016). التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة. معارف مجلة علمية محكمة.
3. ريمة يونس. (2016). مقارنة نتائج تحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية الحديثة . مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 20 العدد 02.
4. سمروود زبيدة، و سحنون جمال الدين. (2020). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال.
5. صافية بومصباح. (2021). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسبة المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر هاتف النقال (موبيليس). مجلة أبحاث ودراسات التنمية، صفحة 226.
6. غامي العالية. (مارس، 2018). التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية.

Web site :

1. nathalie gardes .(2006 ,09 27) .*cours analyse financière* .canalblog.com:
<https://nathaliegardes.canalblog/pages/finance-et-analyse-financiere/25773014.html>

الملاحق

الملحق رقم (01)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 01/06/2025

Heure: 08:55:53

BILAN

Utilisateur MH

Période : 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2019) BRUT	N (2019) AMORT. PROV.	N (2019) Net	N-1 (2018) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		53 184 686.17	184 686.17	53 000 000.00	53 000 000.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		280 000 000.00		280 000 000.00	280 000 000.00
BATIMENTS		527 840 114.02	269 889 618.23	257 950 495.79	269 668 546.43
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		161 456 864.09	117 468 612.23	43 988 251.86	51 724 531.76
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS					
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRÉANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISÉS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		579 091.27		579 091.27	734 631.69
IMPOTS DIFFERES ACTIF		8 231 910.56		8 231 910.56	8 161 769.04
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 031 292 666.11	387 542 916.63	643 749 749.48	663 289 478.92
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		73 887 073.87		73 887 073.87	73 255 268.21
CRÉANCES ET EMPLOIS ASSIMILÉS					
CLIENTS		68 740 567.69	21 613 306.65	47 127 261.04	82 075 991.63
AUTRES DEBITEURS		1 965 904.87		1 965 904.87	2 394 720.35
IMPOTS					4 084 562.86
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITÉS ET ASSIMILÉS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS					
TRESORERIE		1 802 378.07		1 802 378.07	4 099 192.58
TOTAL ACTIF COURANT		146 395 924.50	21 613 306.65	124 782 617.85	165 909 735.63
TOTAL GENERAL ACTIF		1 177 688 590.61	409 156 223.28	768 532 367.33	829 199 214.55

الملحق رقم (02)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 01/06/2025

Heure: 08:56:01

B I L A N

Utilisateur MH

P,riode : 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

P A S S I F	NOTE	N (2019)	N-1 (2018)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
Resultat Net		-60 861 681.85	-24 890 475.27
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-12 509 428.92	
LIAISONS INTER-UNITES		139 804 206.40	149 624 557.61
TOTAL I		66 433 095.63	124 734 082.34
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		495 453 141.99	495 453 141.43
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		2 288 840.40	2 288 840.40
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		9 238 941.13	9 211 775.23
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		506 980 923.52	506 953 757.06
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		108 659 015.16	128 993 852.72
IMPOTS		7 248 678.88	7 459 131.01
AUTRES DETTES		35 916 952.37	37 121 344.32
TRESORERIE PASSIF		43 293 701.77	23 937 047.10
TOTAL PASSIFS COURANTS III		195 118 348.18	197 511 375.15
TOTAL GENERAL PASS		768 532 367.33	829 199 214.55

الملحق رقم (03)

VENTES ET PRODUITS ANNEXES	46 998 050.32	89 288 598.15
PRESTATIONS DE TRANSPORT	1 115 079.00	
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS EN EXTERNE	36 050 867.25	52 799 475.77
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS EN INTERNE	-34 160 035.92	-55 740 170.48
PRODUCTION IMMOBILISÉE		
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		
CESSIONS FOURNIES PRODUITS FINIS	34 160 035.92	55 740 170.48
CESSION FOURNIES MARCHANDISES		
MARGE SUR VENTES INTER-UNITES	4 795 420.76	6 051 329.86
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	88 959 417.33	148 139 403.78
ACHATS CONSOMMÉS	46 468 042.99	83 013 900.70
CESSIONS RECUES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT		
CESSIONS FOURNIES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT		
CESSION RECUES MARCHANDISES		
MARGES SUR CESSION INTER-UNITÉS	249 820.53	
SERVICES EXTÉRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS	8 791 434.77	9 898 491.94
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	55 509 298.29	92 912 392.64
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	33 450 119.04	55 227 011.14
CHARGES DE PERSONNEL	51 352 756.66	48 160 975.86
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILÉS	532 285.50	1 698 748.74
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-18 434 923.12	5 367 286.54
CESSIONS PRODUITS		
AUTRES PRODUITS OPÉRATIONNELS	1 266 050.26	6 459 506.32
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	8 236 638.28	4 038 398.26
CESSIONS CHARGES	3 829 610.03	1 765 677.12
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V.	19 823 496.44	22 502 412.88
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS	2 360 711.71	737 588.65
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-46 697 905.90	-15 742 106.75
PRODUITS FINANCIERS		
CHARGES FINANCIÈRES	14 233 917.47	9 839 677.81
VI - RESULTAT FINANCIER	-14 233 917.47	-9 839 677.81
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	-60 931 823.37	-25 581 784.56
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES	-70 141.52	-691 309.29
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	126 746 215.22	211 076 669.23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	187 607 897.07	235 967 144.50

الملحق رقم (04)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 30/04/2025

Heure: 10:30:52

B I L A N

Utilisateur MH

P,riode : 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2020) BRUT	N (2020) AMORT. PROV.	N (2020) Net	N-1 (2019) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		53 184 686.17	5 484 686.17	47 700 000.00	53 000 000.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		280 000 000.00		280 000 000.00	280 000 000.00
BATIMENTS		527 840 114.02	281 607 668.62	246 232 445.40	257 950 495.79
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		159 692 974.81	123 432 154.73	36 260 820.08	43 988 251.86
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS EN COURS					
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISES					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		579 091.27		579 091.27	579 091.27
IMPOTS DIFFERES ACTIF		9 628 194.89		9 628 194.89	8 231 910.56
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 030 925 061.16	410 524 509.52	620 400 551.64	643 749 749.48
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		64 066 619.77		64 066 619.77	73 887 073.87
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		66 667 422.19	28 383 280.67	38 284 141.52	47 127 261.04
AUTRES DEBITEURS		5 072 688.22		5 072 688.22	1 965 904.87
IMPOTS		1 151 519.49		1 151 519.49	
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS					
TRESORERIE		5 389 816.57		5 389 816.57	1 802 378.07
TOTAL ACTIF COURANT		142 348 066.24	28 383 280.67	113 964 785.57	124 782 617.85
TOTAL GENERAL ACTIF		1 173 273 127.40	438 907 790.19	734 365 337.21	768 532 367.33

الملحق رقم (05)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 30/04/2025

Heure: 10:30:59

B I L A N

Utilisateur MH

P,riode : 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

P A S S I F	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
Resultat Net		-75 288 812.36	-60 861 681.85
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-521 061.77	-12 509 428.92
LIAISONS INTER-UNITES		84 646 970.52	139 804 206.40
TOTAL I		8 837 096.39	66 433 095.63
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		495 271 344.27	495 453 141.99
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		2 288 840.40	2 288 840.40
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		10 089 560.43	9 238 941.13
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		507 649 745.10	506 980 923.52
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		117 066 266.17	108 659 015.16
IMPOTS		7 163 278.92	7 248 678.88
AUTRES DETTES		46 254 577.82	35 916 952.37
TRESORERIE PASSIF		47 394 372.81	43 293 701.77
TOTAL PASSIFS COURANTS III		217 878 495.72	195 118 348.18
TOTAL GENERAL PASS		734 365 337.21	768 532 367.33

الملحق رقم (06)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 30/04/2025

COMPTE DE RESULTAT

Heure : 10:33:14

Période du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

Utilisateur : MH

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		22 274 783.11	46 998 050.32
PRESTATIONS DE TRANSPORT		18 418.22	1 115 079.00
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS EN EXTERNE		9 491 762.44	36 050 867.25
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS EN INTERNE		-14 990 271.66	-34 160 035.92
PRODUCTION IMMOBILISÉE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS FOURNIES PRODUITS FINIS		14 990 271.66	34 160 035.92
CESSION FOURNIES MARCHANDISES			
MARGE SUR VENTES INTER-UNITES		2 199 386.05	4 795 420.76
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		33 984 349.82	88 959 417.33
ACHATS CONSOMMES		23 816 385.49	46 468 042.99
CESSIONS RECUES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT			
CESSIONS FOURNIES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT			
CESSION RECUES MARCHANDISES			
MARGES SUR CESSION INTER-UNITES			249 820.53
SERVICES EXTÉRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		7 490 220.01	8 791 434.77
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		31 306 605.50	55 509 298.29
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 677 744.32	33 450 119.04
CHARGES DE PERSONNEL		42 931 814.88	51 352 756.66
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		663 179.56	532 285.50
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-40 917 250.12	-18 434 923.12
CESSIONS PRODUITS		591 316.00	
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		1 452 107.74	1 266 050.26
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		123 919.57	8 236 638.28
CESSIONS CHARGES		2 449 175.72	3 829 610.03
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V.		32 771 181.57	19 823 496.44
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		728 680.33	2 360 711.71
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-73 489 422.91	-46 697 905.90
PRODUITS FINANCIERS			
CHARGES FINANCIERES		3 195 673.78	14 233 917.47
VI - RESULTAT FINANCIER		-3 195 673.78	-14 233 917.47
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-76 685 096.69	-60 931 823.37
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-1 396 284.33	-70 141.52
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		51 746 725.55	126 746 215.22
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		127 035 537.91	187 607 897.07
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-75 288 812.36	-60 861 681.85
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRÉCISER)			
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRÉCISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-75 288 812.36	-60 861 681.85

الملحق رقم (07)

UNITE MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

Date : 05/05/2025

Heure: 11:29:55

B I L A N

Utilisateur MH

Période : 01/01/2021 au 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2021) BRUT	N (2021) AMORT. PROV.	N (2021) Net	N-1 (2020) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		53 184 686.17	10 784 686.17	42 400 000.00	47 700 000.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		892 500 000.00		892 500 000.00	280 000 000.00
BATIMENTS		527 840 113.72	293 325 718.76	234 514 394.96	246 232 445.40
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		159 455 035.84	128 294 844.30	31 160 191.54	36 260 820.08
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS					
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTI					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISES					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		789 091.27		789 091.27	579 091.27
IMPOTS DIFFERES ACTIF		15 769 012.50		15 769 012.50	9 628 194.89
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 649 537 939.50	432 405 249.23	1 217 132 690.27	620 400 551.64
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		61 670 250.23		61 670 250.23	64 066 619.77
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		62 409 103.85	29 692 348.31	32 716 755.54	38 284 141.52
AUTRES DEBITEURS		4 563 022.79		4 563 022.79	5 072 688.22
IMPOTS		4 780 233.41		4 780 233.41	1 151 519.49
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS					
TRESORERIE		1 773 964.91		1 773 964.91	5 389 816.57
TOTAL ACTIF COURANT		135 196 575.19	29 692 348.31	105 504 226.88	113 964 785.57
TOTAL GENERAL ACTIF		1 784 734 514.69	462 097 597.54	1 322 636 917.15	734 365 337.21

الملحق رقم (08)

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELÉ			
PRIMES ET RESERVES -(R&SERVES CONSOLIDÉES)			
ECARTS DE Réévaluation		612 500 000.00	
Resultat Net		-95 917 454.64	-75 288 812.36
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-50 208 653.86	-521 061.77
LIAISONS INTER-UNITES		45 384 471.73	84 646 970.52
TOTAL I		511 758 363.23	8 837 096.39
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		495 377 823.83	495 271 344.27
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		2 288 840.40	2 288 840.40
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		11 461 969.49	10 089 560.43
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		509 128 633.72	507 649 745.10
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		118 866 820.44	117 066 266.17
IMPOTS		4 773 033.24	7 163 278.92
AUTRES DETTES		45 920 576.36	46 254 577.82
TRESORERIE PASSIF		132 189 490.16	47 394 372.81
TOTAL PASSIFS COURANTS III		301 749 920.20	217 878 495.72
TOTAL GENERAL PASS		1 322 636 917.15	734 365 327.21

الملحق رقم (09)

UNITÉ MENUISERIE DES HAUTS PLATEAUX

COMPTE DE RESULTAT

Date : 05/05/2025

Heure : 11:34:50

Utilisateur : MH

Période du : 01/01/2021 Au : 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		15 780 552.52	22 274 783.11
PRESTATIONS DE TRANSPORT		616 000.00	18 418.22
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS EN EXTERNE		2 516 211.54	9 491 762.44
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS EN INTERNE		-3 296 128.64	-14 990 271.66
PRODUCTION IMMOBILISÉE		-63 641.00	
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS FOURNIES PRODUITS FINIS		3 296 128.64	14 990 271.66
CESSION FOURNIES MARCHANDISES			
MARGE SUR VENTES INTER-UNITES		494 412.37	2 199 386.05
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 343 535.43	33 984 349.82
ACHATS CONSOMMES		14 621 783.48	23 816 385.49
CESSIONS RECUES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT			
CESSIONS FOURNIES MATIERES PREMIERES ET APPROVISIONNEMENT			
CESSION RECUES MARCHANDISES			
MARGES SUR CESSION INTER-UNITÉS		32 753.44	
SERVICES EXTÉRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		4 482 060.99	7 490 220.01
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		19 136 597.91	31 306 605.50
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		206 937.52	2 677 744.32
CHARGES DE PERSONNEL		42 554 050.25	42 931 814.88
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		1 420 825.45	663 179.56
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-43 767 938.18	-40 917 250.12
CESSIONS PRODUITS		330 500.00	591 316.00
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		689 244.13	1 452 107.74
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		22 531 327.61	100 361.62
CESSIONS CHARGES		2 887 129.23	2 449 175.72
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V.		23 918 479.54	25 776 795.79
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		864 820.52	728 680.33
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-91 220 309.91	-66 471 479.18
PRODUITS FINANCIERS			
CHARGES FINANCIÈRES		9 528 894.70	12 743 398.77
VI - RESULTAT FINANCIER		-9 528 894.70	-12 743 398.77
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-100 749 204.61	-79 214 877.95
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-5 619 960.61	-156 979.44
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		24 524 228.72	51 746 725.55
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		119 653 472.72	130 804 624.06
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-95 129 244.00	-79 057 898.51
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRÉCISER)			
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRÉCISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-95 129 244.00	-79 057 898.51

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص التوازن المالي في مؤسسة اقتصادية عمومية من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي، وذلك بالتطبيق على وحدة نجارة الهضاب العليا – عين ولان بولاية سطيف، خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحليل المفاهيم المرتبطة بتشخيص التوازن المالي، بينما تم توظيف الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة القوائم المالية للوحدة، والمتمثلة في كل من الميزانية وجدول حساب النتائج.

حيث أظهرت النتائج أن الوحدة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال السنوات المدروسة، حيث سجلت مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية مستويات ضعيفة، ما يعكس هشاشة الوضعية المالية للوحدة. ويرجع هذا الخلل بشكل رئيسي إلى تأثير جائحة كوفيد-19، التي تسببت في انخفاض كبير في حجم النشاط، وتراجع الإيرادات، وتكبّد خسائر مالية معتبرة، إلى جانب انخفاض ملحوظ في السيولة، لكن مع مرور الجائحة وبداية عودة نشاطها تدريجيا يجب على الوحدة العمل بالاقتراعات المقدمة من أجل عودة نشاطها مرة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تشخيص التوازن المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract:

This study aimed to diagnose the financial balance of a public economic enterprise by using financial analysis indicators, with a case study of the carpentry unit of the High Plateaus – Ain Oulman in the wilaya of sétif, during the period from 2019 to 2021. The study adopted a descriptive approach in its theoretical part to analyze the concepts related to financial equilibrium. the unit's financial statements, particularly the balance sheet and the income statement.

The results showed that the unit was unable to achieve financial equilibrium during the studied years. This was due to the impact of the COVID-19 pandemic which led to a significant decline in activity volume, a drop in revenues, and considerable financial losses, along with a noticeable decrease in liquidity. however, with the pandemic subsiding and operations gradually resuming, the unit is advised to implement the proposed recommendations to restore its activity.

Keywords: Financial Equilibrium Diagnosis, Financial Equilibrium Indicator, Financial Ratios.